

جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، والعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان : علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
الموضوع:

دور المعروض النقدي في تحديد حجم القروض
في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) (دراسة
قياسية)

إشراف الأستاذ:
بريشي عبد الكريم

إعداد الطالبتين:
يوسفي حكيمة
بركاوي جمعة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018 /5/9

الرقم	الاسم واللقب	الصفة
01	محمد بلوافي	رئيساً
02	عبد الكريم بريشي	مشرفاً ومقرراً
03	لطيفة لمطوش	مناقشاً

الموسم الجامعي : 2017 / 2018

دور المعروض النقدي في تحديد حجم القروض في
الجزائر خلال الفترة (1995-2016) (دراسة قياسية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ
مِنْ طِينٍ ثُمَّ عَلَّمَهُ
قُرْآنًا وَعَرَبِيَّةً
وَعَلَّمَ الْغَمْلَ
أَنْ يَقُولَ
عِندَ الْمَوْتِ
أَسْأَلُ اللَّهَ بِحَبْلِ
نَبِيِّهِ
أَنْ يَكْتُبَ لَهُ
مِنْ قُرْآنِهِ
مِائَةَ حَقٍّ
يُغْفِرُ لَهُ
بِهِمُ
أَسْأَلُ اللَّهَ بِحَبْلِ
نَبِيِّهِ
أَنْ يَكْتُبَ لَهُ
مِنْ قُرْآنِهِ
مِائَةَ حَقٍّ
يُغْفِرُ لَهُ
بِهِمُ

الإهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما المولى عزوجل

(﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾) سورة الإسراء الآية 23

إلى منبع الحب والدتي الغالية أطال الله في عمرها التي لطالما كانت
دعواتها النور المستبين

إلى والدي الحبيب الذي سخر أعماله من أجل تحقيق أحلامي

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

إلى الإخوة والأخوات كل واحد باسمه الأخوال والخالات الأعمام والعمات

إلى ينباع الصدق الصافي اللواتي سعدت معهن وترافقن دروب الحياة

الحلوى والحزينة إلى من عرفت كيف أجدهن ولا أضيعهن صديقاتي

الأوفياء: زهرة، سمية، صبرينة

إلى كل من أوقد شمعته ليضيء طريق العلم ونسال الله أن يجعله نبراسا

لكل طالبه

حكمة



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

*من قدر لي العيش في هذا العالم الفسيح سبحانه وتعالى .

*أمي الحبيبة التي أحسنت تربيتي ولم تحرمني من دعائها لي بالتوفيق والنجاح .

*أبي الغالي الذي تحمل مشاق حياتي وجاهد في سبيل راحتي وعلمني أن الحياة جهاد وصبر

وعزيمة وأوصلني إلى درب الأمان لأكون في هذا المقام .

*إخواني وأخواتي الأعزاء أسأل الله تعالى أن يبلغ كل منهم مبتغاه وينور دربه .

*نبع الحياة ورمز السرور *روميصاء*ريحان*محمدإسلام* .

*كل معلمي من الطورالإبتدائي إلى التعليم العالي .

*كل من ساعدني ولو بكلمة تحية وتقدير واحترام .

بمعة





شكر وعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أولاً وقبل كل شيء على أن هداني لانجاز هذا

العمل ووفقي ورزقي الصبر لإتمامه

قال تعالى: (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان أعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين . .) الآية 19 سورة النمل .

أتوجه بشكري إلى الأستاذ المشرف: بريشي عبد الكريم على قبوله أولاً الإشراف على هذه

المدكرة كما اشكره الى الوقت الذي أتاحه لي سواء الإبداء النصح أو التوجيه

كما أتوجه بشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد وبأي شكل من الأشكال على إتمام

هذا العمل

عسى الله ان يوفقنا لما فيه الخير



فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
II-I	إهداء
III	شكر وعرهان
VI-IV	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: مدخل عام حول النقود	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية النقود
06	المطلب الأول: تعريف النقود وخصائصها
07	المطلب الثاني: أهمية النقود
08	المطلب الثالث: وظائف النقود
09	المبحث الثاني: أساسيات حول المعروض النقدي
09	المطلب الأول: مفهوم المعروض النقدي
10	المطلب الثاني: محددات عرض النقود وأثاره
12	المطلب الثالث: تحليل الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها
14	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للمعروض النقدي
14	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
19	المطلب الثاني: النظرية الكنزية
24	المطلب الثالث: النظرية النقودية
29	خلاصة
الفصل الثاني: مفاهيم حول القروض المصرفية	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية

32	المطلب الأول: تعريف القروض وخصائصها
33	المطلب الثاني: أنواع القروض المصرفية
33	المطلب الثالث: أهمية القروض المصرفية
36	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للقروض
36	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
36	المطلب الثاني: النظرية الكينزية
36	المبحث الثالث: مخاطر القروض المصرفية
36	المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض المصرفية
37	المطلب الثاني: مستويات مخاطر القروض
37	المطلب الثالث: أنواع مخاطر القروض
39	خلاصة
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض في الجزائر خلال الفترة (1995-2016م)	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: تطور عرض النقود ومقابلته في الجزائر
42	المطلب الأول: طبيعة العرض النقدي في الجزائر
42	المطلب الثاني: تطور مكونات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1995-2016م)
47	المطلب الثالث: تطور مقابلات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1995-2016م)
51	المبحث الثاني: مسار القروض في الجزائر
51	المطلب الأول: تطور القروض في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)
56	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط
60	المبحث الثالث: علاقة بين عرض النقود وحجم القروض
61	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج
61	المطلب الثاني: تقدير واختبار نموذج الدراسة
66	المطلب الثالث: تحليل النتائج
67	خلاصة
69	خاتمة

الفهرس

72	قائمة المصادر والمراجع
/	الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
14	منحنى تغير كمية النقود على المستوى العام لأسعار	(1-1)
16	منحنى الطلب على النقود عند الكلاسيك	(2-1)
17	منحنى عرض النقود عند الكلاسيك	(3-1)
19	التوازن النقدي عند الكلاسيك	(4-1)
21	منحنى الطلب على النقود عند كينز	(5-1)
22	منحنى عرض النقود عند كينز	(6-1)
23	التوازن عند كينز	(7-1)
24	التغير في طلب النقود	(8-1)
24	التغير في عرض النقود	(9-1))
27	منحنى عرض النقود عند فريدمان	(10-1)

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
42	تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر خلال الفترة(1995-2016م)	(1-3)
43	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1995-2016م)	(2-3)
52	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والخاص في البنوك الجزائرية خلال الفترة (1995-2016م)	(3-3)
55	طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2001-2016م)	(4-3)
62	نتائج تقدير الانحدار	(5-3)
63	النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الارتباط الذاتي	(6-3)
64	نتائج تقدير النموذج الخطي	(7-3)



مقدمة

تمهيد

تعتبر النقود حجر الزاوية في الاقتصاد المعاصر، فهي تعد من أقدم النظم الاقتصادية والتي عاصرت الإنسان منذ آلاف السنين فالبنوك هي الأداة الرئيسية التي تنتقل بها ملكية النقود بالإضافة إلى أنها المحرك لشتى عمليات الائتمان المصرفي، نظرا لما لها من دور أساسي في تنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته، كما تجدر الإشارة إلى أن عرض النقود والطلب عليه هو الأساس في اقتصاد أي بلد والتحكم فيه يعني رسم ووضع سياسات لترشيد ذلك الاقتصاد، بالإضافة إلى أن هناك عدة نظريات تناولت العرض النقدي والطلب عليه والتي تتدرج حول ثلاث مدارس أساسية هي المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية إضافة إلى المدرسة الحديثة والتي تختلف فيما بينها فيما يخص طريقة التحليل، كما أن القروض تعتبر المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك في إيراداتها نظرا لأنها تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات وبالتالي فهي تؤدي دورا هاما في التطور الاقتصادي وذلك من خلال تحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية، كما أن القروض تلعب دور الممول للأفراد والمنشآت وذلك لأنها تمثل الجانب الأكبر من مكونات عرض النقود . وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هو دور المعروض النقدي في تحديد حجم القروض ؟ ولإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

ما هو دور القروض في تنمية الاقتصاد ؟

ما هي العلاقة الموجودة بين العرض النقدي والقروض ؟

هل تؤثر القروض على العرض النقدي ؟

1-فرضيات الدراسة:

وكإجابة أولية لهذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها قمنا بصياغة الفرضيات التالية .:

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود وحجم القروض .

-إن التوسع في منح الائتمان يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي.

2-أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التعرف على كيفية تأثير عرض النقود على حجم القروض

كذلك تفسير العلاقة بين العرض النقدي والقروض .

3-أهداف الدراسة:

• التعرف على العلاقة الموجودة بين العرض النقدي وحجم القروض .

• إبراز أهم المتغيرات المفسرة للطلب على النقود.

• تحليل وتتبع تطور القروض خلال فترة زمنية معينة .

4-منهج البحث :

لمحاولة الإجابة على إشكالية البحث قمنا باعتماد المنهج الوصفي من خلال تحديد مختلف المفاهيم

والنظريات التي تتعلق بالمعروض النقدي والقروض المصرفية وذلك في الفصلين الأول والثاني، بالإضافة

إلى الدراسة القياسية هذا عند تحديد العلاقة بين المعروض النقدي والقروض في الفترة (1995-2016) باستخدام برنامج (Eviews9) .

5- حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1995 إلى 2018م فقد عرف الإقتصاد الجزائري تحولات كبيرة خلال هذه المرحلة.

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الإقتصاد الوطني

7- الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي تم الاعتماد عليها في إنجاز هذا الموضوع هي :

1- بن عيسى أمينة ،دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير من جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان والتي تناولت التضخم والنقود من خلال الإشكالية التالية :هل التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية ؟.

الهدف منها هو تفسير العلاقة بين النقود والأسعار في المدى الطويل ومن خلالها تم التوصل إلى أن التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية .

2- بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1980-2008) ،مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر 03، والتي تناولت دراسة قياسية لمحددات الطلب على النقود من خلال الإشكالية التالية : ما هي محددات الطلب على النقد في الجزائر؟

الهدف منها هو تحديد العلاقة بين أهم المتغيرات المفسرة لدالة الطلب على النقود ومن خلال تحديد العلاقة تم من خلالها قياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات ،وهذا يعتبر من أهم الخصائص التي تميز تقنية شعاع الانحدار الذاتي .

3- إكن لونيس ،السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر 03 ، والتي تناولت موضوع السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي من خلال الإشكالية التالية :ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ؟

الهدف منها هو إبراز أهمية مواكبة بنك الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية ومن بين النتائج المتوصل إليها أن بنك الجزائر فعلا تمكن من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية ،حيث قام بنك الجزائر وفي سبيل جعل السيولة النقدية ملائمة بإدارة السياسة النقدية بواسطة أدوات غير مباشرة ،والتي

أثبتت فعاليتها عند التحكم في فائض السيولة بشكل فعلي والتحكم في التضخم كهدف نهائي مؤكدا على اعتبار أن القاعدة النقدية كهدف وسيط .

8-أسباب اختيار الموضوع :

أنه يتعلق بالنقود والبنوك وبالتالي فهو يصب في مجال تخصصنا .
أيضا إضافة موضوع جديد وبمعلومات جديدة .
تنمية المعارف الشخصية فيما يخص موضوع العرض النقدي وعلاقته بالقروض .

9-أدوات البحث :

فيما يخص أدوات البحث قمنا بالاستعانة بمجموعة من الأدوات منها الإحصاءات والتقارير الخاصة ببنك الجزائر .

10- الصعوبات :

من بين الصعوبات التي مررنا بها هي نقص المعلومات فيما يخص بعض المباحث .
صعوبة الحصول على إحصائيات تتعلق بالقروض

11-هيكل الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاث فصول رئيسية ،حيث يتضمن الفصل الأول مدخل عام حول النقود ،والذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، يتمثل أولها في ماهية النقود بالإضافة إلى أساسيات حول المعروض النقدي وكذلك النظريات المفسرة للمعروض النقدي .

أما الفصل الثاني الذي يتضمن مفاهيم حول القروض المصرفية، فينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا فيه ماهية القروض المصرفية، ثم يليه النظريات المفسرة للقروض، وأخيرا مخاطر القروض المصرفية. أما الفصل الثالث فقد عالج الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض في الجزائر خلال الفترة (1995- 2016)، من خلال ثلاث مباحث: تضمن الأول نظرة عامة حول الاقتصاد القياسي، أما الثاني مسار عرض النقود وحجم القروض في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، وأخيرا دراسة قياسية لاختبار العلاقة بين العرض النقدي والقروض.

وفي الأخير قمنا بتحصيل أهم الأفكار التي جاء بها البحث وقمنا بصياغتها في شكل خاتمة عامة ،إضافة إلى ذكر النتائج المتوصل إليها .

الفصل الأول: مدخل عام حول النقود

مقدمة الفصل

بعدها كان ينظر للنقود بأنها حيادية أصبحت ومع مرور الزمن لها وظائف مميزة، وحركية تصنع بصمتها وأثارها أينما وجدت، فلم تعد النقود مجرد أداة للتبادل فقط بل أداة أساسية فهي تعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وبالتالي تلعب النقود دور مهم في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما تجدر الإشارة بأن السلطة النقدية تشرف على إدارة ورقابة كمية النقود (المعروض النقدي) بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة .

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق في البداية إلى أهم المفاهيم التي تخص النقود في المبحث الأول، ثم يليها أساسيات حول المعروض النقدي في المبحث الثاني، وأخير نستعرض أهم النظريات المفسرة للمعروض النقدي في المبحث الثالث.

المبحث الأول: ماهية النقود

تحتل النقود أهمية كبيرة في عمل الاقتصاديات المعاصرة، وذلك بسبب الدور المهم الذي تؤديه في الواقع الاقتصادي، خاصة وأن العلاقات الاقتصادية حالياً، وما تتضمنه من تعاملات ومبادلات وصفقات واسعة تتم باستخدام النقود سواء على النطاق المحلي، أو على النطاق الدولي.

المطلب الأول: تعريف النقود وخصائصها

أولاً: تعريف النقود

تستخدم النقود في كثير من معاملتنا اليومية، ويمكن أن تكون أشياء كثيرة ولكن تعريف النقود محدد جداً في نظر علماء الاقتصاد¹

التعريف الأول: يرى بينو (R-Penou) أن النقود هي مجموعة وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم.

التعريف الثاني: أما الاقتصادي روبرت (D-H-Robertson) عرف النقود بأنها: كل ما يقبل عموماً في الدفع مقابل السلع أو في الإبراء من جميع الالتزامات الأعمال.²

برغم تعدد التعريفات فهناك اتفاق يقرب من الإجماع بين جمهرة الاقتصاديين على أنه من الأفضل أن تعرف النقود بوظائفها ومقتضى ذلك "تعرف النقود على أنها أي شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط لتبادل ومقياس للقيمة"³

ويلاحظ من التعريف ما يلي:

- استخدامه لكلمة "أي شيء" استخدام هذه الكلمة ضروري لأن عدد الأشياء التي استخدمت كنقود هو عدد غير محدود، ولقد استخدم على مر التاريخ الإنساني عدد كبير من السلع مثل الماشية وقطع المعادن، وغير ذلك وهما في الوقت الحالي ما يسمى بنقود الودائع أو نقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية. وعليه فإن كلمة "أي شيء" في التعريف تكون ضرورية لعدم وجود كلمة أكثر تحديداً قادرة على أن تشمل كل الأشياء التي استخدمت كنقود على مر التاريخ.

- احتوائه على كلمة "القبول العام" وهي الصفة التي يجب أن يتمتع بها الشيء المستخدم كنقود وبذا فهي تميزه على بعض الأشياء التي قد تحظى بالقبول الخاص، ويجب ملاحظة أنه ليس من الضروري أن يكون الشيء الذي يلقى القبول العام قيمة ذاتية كأن يكون من الذهب أو الفضة مثلاً، فأوراق البنكنوت ليس لها قيمة ذاتية إن كانت تتمتع بصفة القبول العام.⁴

¹ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 65

² صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 29.

³ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2009، ص 21.

⁴ محمد يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، بدون طبعة، دار الجامعية للنشر، القاهرة، 2002، ص 31.

-اقتصره على تعبير "وسيط للتبادل" و"مقياس للقيمة" وهو بذلك قد قصر وظائف النقود على هاتين الوظيفتين على اعتبار أنهما الوظيفتين الأساسيتين، وما عداهما مشتق أساسا منهما، فوظيفة النقود كمستودع للقيمة مشتقة من وظيفة النقود كعميار للمدفوعات الآجلة مشتقة من وظيفة النقود كمقياس للقيمة.¹

ثانيا: خصائص النقود

ينبغي أن تتوفر مجموعة من الخصائص في النقود لكي تؤدي دورها وأهمها:

أولاً: التجانس: يقصد بالتجانس أن كل وحدة نقدية (كالدينار) ينبغي أن تكون مماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى في نفس الفئة، وهو ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكيها. أي يوجد استقرار في عملية التبادل.²

ثانيا: قابلية الانقسام: أي أن وحدة النقد تكون قابلة للتقسيم إلى وحدات أخرى دون أن يفقدها شيء من قيمتها، أو قوة الإبراء.

ثالثاً: أن لا تتسم بالوفرة: بالنسبة للسلع المعروضة في السوق ولا تتسم بالندرة حتى لا تكون صعبة المنال، إذ يجب أن تكون بكمية محدودة تتناسب وكمية السلع والخدمات المنتجة وحجم المبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني.

رابعاً: سهولة حملها: أي أنها تتخذ شكلاً ملائماً في حجمها ووزنها بحيث يسهل حملها.³

خامساً: القبول العام: فالقبول العام للنقود يعني قبولها وعدم رفضها من قبل الأفراد داخل الحدود الجغرافيا للبلد، والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة للسلع والخدمات، بحيث لا يرفضها أي من الأطراف المتبادلة في السوق لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات جميع الأطراف المتبادلة.⁴

سادساً: الاستمرارية: يقصد بها أن تكون قابلة للدوام والبقاء لفترة طويلة نسبياً دون أن تتعرض للتلف أو التآكل.⁵

المطلب الثاني: وظائف النقود (The function of Money)

النقود ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي أداة لتأدية وظائف معينة، فهذه الوظائف تختلف من حيث المصدر وأولوية الهدف، ونطاق التطبيق، وتمثل هذه الوظائف في:

أولاً: النقود كوسيط للتبادل وكأداة للدفع: تعني هذه الوظيفة أن النقود تقوم بدور الوسيط الذي يقف بين المتبادلين، وتقبل النقود وتستخدم كأداة دفع لان من يأخذها مقابل سلع وخدمات يعرف بل ويتأكد انه يستطيع وبدون أي عوائق مبادلة النقود التي معه بسلع أو خدمات أخرى، وحتى تقوم النقود بوظيفة أداة دفع

¹ محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع أعلاه، ص 31

² خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص 320.

³ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 22.

⁴ هيل عجمي جميل الجنابي وآخرون، النقود والمصاريف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 20.

⁵ سوزي عدلي ناثر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية للنشر، بيروت، 2005، ص 34.

يجب أن تتمتع بالقبول العام من قبل جميع أفراد المجتمع على استخدام هذه الأداة في التسويات وإبراء الذمم، كما يجب أن تحقق ملكية النقود بالانتقال من يد على أخرى¹.

ثانياً: النقود مخزن للقيمة: تقوم النقود بوظيفة مخزن للقيمة بمعنى أنها تقوم بعملية تخزين لقيمة السلع التي سيتم شرائها بها مستقبلاً، ولذلك يستطيع الأفراد الاحتفاظ بالنقود مقارنة بالاحتفاظ بالسلع، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نجاح النقود في تأدية هذه الوظيفة يتطلب تمتعها بثبات قوتها الشرائية في المستقبل، وإلا أصبح من الأفضل شراء بعض السلع التي ترتفع قيمتها في المستقبل بدلاً من الاحتفاظ بالنقود².

ثالثاً: النقود أداة للمدفوعات الآجلة: تتمثل هذه الوظيفة لنقود في تسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات، وتحديد أثمانها وتسليمها في وقت لاحق وكذلك في تيسير عمليات الإقراض، في تحديد أو تقدير ما يجب على المقترض دفعه في المستقبل إلى المقرض، وبواسطة النقود يستطيع الأفراد والحكومات أن تمول مشروعاتها عن طريق الاقتراض أو إصدار السندات، التي تحصل بمقتضاها عن الأموال اللازمة. وهكذا فإن النقود باعتبارها أداة للمدفوعات الآجلة إنها تسهل عمليات التي تتم في المستقبل من إقراض واقتراض إلى درجة كبيرة تماماً مثلما تسهل عمليات التبادل الاقتصادي في الوقت الحاضر³.

رابعاً: النقود كمقياس للقيمة: وذلك من خلال قياس قيم السلع المختلفة ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع، من خلال وحدات النقود وبذلك فهي تنهي أهم معوقات المقايضة المتمثلة بغياب المقياس الموحد لقيم السلع، وبهذا أصبحت النقود هي وحدة القياس التي يتحدد بها أسعار وقاسم مشترك لقياس ومقارنة أسعار مختلفة السلع فضلاً عن أنها تسهم في التعبير نقداً عن معدلات التبادل بين أسعار السلع، ومن المهم أن نذكر أن قيام النقود بهذه الوظيفة يعتمد على ثباتها النسبي وعدم التعرض إلى التقلبات في القيمة، لذلك تحاول الحكومات المحافظة على استقرار قيم النقود ولفترات طويلة وأن تتمتع عملتها بالثبات النسبي⁴.

خامساً: النقود الاحتياطي لقروض البنوك: إن وجود كمية النقود في البنوك من شأنها تمكين البنوك من إقراض عملائها وتيسير عمليات الائتمان والإقراض، فإذا كان لدى المتعاملين مع البنوك مبلغ من النقود فإنهم يستطيعون على أساسه (سواء أودع أم لم يودع) أن ينالوا قرضاً أو يفتح لهم اعتماداً⁵.

المطلب الثالث: أهمية النقود

- تيسير النشاط الاقتصادي للنظم الاقتصادية على مستويين الداخلي والخارجي
- تمثل واجهة النشاط الاقتصادي المختلف والذين يسعون إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من وراء نشاطاتهم الاقتصادية مقابل هدف المستهلكين في تحقيق أقصى درجة الإشباع في استهلاكهم للسلع والخدمات⁶.

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، 2010، ص18.

² مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص347.

³ محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص232.

⁴ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص18.

⁵ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص9.

⁶ زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص18.

- قيام النقود بوظيفة الدفع المؤجل تزيد من معدل التبادل في الاقتصاد داخليا وخارجيا، مما يجعل الاقتصاد أكثر رواجاً وانتعاشاً.

- النقود تؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثلا المستوى العام لأسعار، مستوى البطالة، والإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي¹.

المبحث الثاني: أساسيات حول المعروض النقدي

يعد عرض النقود من المتغيرات الهامة في النشاط الاقتصادي، فهو يمثل كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة .

المطلب الأول: مفهوم المعروض النقدي

تتمثل النقود المتداولة في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الإقتصادي والإجتماعي وتطور العادات في المجتمعات، ومن هنا ظهرت عدة مفاهيم لعرض النقد ومن أشهر تلك المفاهيم:

أولاً: عرض النقد بالمعنى الضيق: يرى (MAYER) أن عرض النقد بالمعنى الضيق يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقوداً، بينما الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك ، وبهذا المعنى فإن عرض النقد بالمعنى الضيق يشمل العملة الصادرة من البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة وهي النقود القانونية التي تتمتع بسمة القبول العام كوسيلة للمدفوعات ، مضافاً إليها ودائع الطلب الصادرة من البنوك التجارية والتي يمكن السحب عليها بالشيكات وحسب المعادلة التالية:²

$$M1 = C + DD \text{ حيث أن}$$

M1 : عرض النقد بالمعنى الضيق

C: العملة في التداول

DD: الودائع الجارية

عرض النقد بالمعنى الواسع: ويشتمل على M1 مضافاً إليه الودائع لأجل والتوفير والزمنية لدى البنوك التجارية ، وحسب المعادلة التالية:

$$M2 = C + DD + TD + SD \text{ حيث أن}$$

M2 : عرض النقد بالمعنى الواسع

C : العملة في التداول

DD : الودائع الجارية

TD : الودائع لأجل

SD : وودائع التوفير

¹ عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص113.

² هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين أرسلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

فهذه الودائع قريبة للنقود ، وذلك بسبب إمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبأقل خسارة ، كما يقول (ساملسون) فإن (M2) يعتبر مؤشر هام لتحديد اتجاه النمو في عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي وأن عرض النقد بالمعنى الضيق لا يعبر عن الكميات النقدية الفعلية المتوفرة في الاقتصاد الوطني وليس هو الوحيد المحدد للإنفاق وإنما التغيرات في الإنفاق الكلي والطلب الكلي ومستوى الدخل ، قد استجابة للتغيرات التي تحدث في الموجودات شبه النقدية ¹.

ثانياً: لعرض النقود ثلاث مفاهيم تعرف في الاقتصاد ب M1 و M2 و M3 حيث

M1: النقد المتداول+الودائع الجارية (التي تكون في البنوك التجارية تحت طلب الأفراد دون قيود عليها) ، وهذا هو المعنى الضيق للنقود .

M2: هي M1+الودائع الآجلة (والتي تختلف عن تلك التي تكون تحت الطلب ، في كونها ودائع بفائدة مما يحتم وجود قيود عليها تتمثل في الفترة التي يبقياها البنك عنده حتى يتحصل العميل على الفائدة) .

M3: هي M2 + أشباه النقود (مثل ودائع الادخار أو صناديق الادخار المختلفة والودائع الحكومية) ، أي أن M3 تشمل جميع أنواع النقود وأشكالها وما يتعلق بها ، وهذا هو المعنى الواسع للنقود ².

المطلب الثاني:محددات عرض النقد وآثاره

يعد عرض النقد من المتغيرات الهامة وحصره وتحديدته في كميات مثالية سوف يؤدي لتحقيق التوازن والإستقرار النقدي وإستقرار مستوى العام للأسعار وهو ما ينجر عنه عدة آثار.

أولاً: محددات عرض النقد

يتأثر عرض النقد بالعوامل التالية :

1 الإصدار النقدي : يتأثر عرض النقد بالكميات التي يصدرها المصرف المركزي ، من أوراق البنكنوت أي النقد المعدني والورقي المصدر ، والإصدار يتحدد استناداً للناتج المحلي الإجمالي . فكلما زاد الناتج يزداد حجم الإصدار ، نظراً لأن النقود أدوات دفع تساهم في تصريف السلع والخدمات فإذا ازداد الناتج ولم يرافقه زيادة في عرض النقد أدى ذلك لضغوط ركودية وإمكانية حدوث الركود ، وبالمقابل إذا ازداد الإصدار عن زيادة الناتج تحصل الضغوط التضخمية لذلك حددت النظريات الاقتصادية كميات الإصدار السنوية بما يعادل نصف معدل نمو الناتج ، أي إذا ازداد الناتج بمعدل 6% يجب على السلطات النقدية زيادة النقد بمعدل 2.5% وذلك لتحقيق النمو المتوازن بين الناتج والنقد . أما العوامل التي تزيد الإصدار عن حده الموضوعي فهي:

- تمويل عجز الموازنة نظراً لعدم قدرة الحكومة على الاقتراض من السوق النقدي ويحصل هذا الأمر في الدول النامية والتي لا توجد لديها أسواق مالية متطورة.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي ،رمزي ياسين يسع أرسلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .

² وهيبه السليمانى ، النظريات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الابتكار للنشر والتوزيع الإصدار الأول ، عمان ، 2016 ، ص 190 .

• انخفاض مستوى الوعي المصرفي: الأمر الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود في المنازل ، مما يضطر السلطات النقدية لزيادة الإصدار لكي تواجه زيادة الطلب على النقد.¹

2-الطلب على الائتمان : يتحدد الطلب على الائتمان بحالة النشاط الاقتصادي ، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فإن الأفراد والشركات يطلبون النقد بهدف زيادة حجم التوظيف وهذا التوجه تحدده السلطات النقدية .

- فإذا كانت حالت الاقتصاد الوطني (ركود) فإن السلطات النقدية سوف تقوم بتخفيض سعر الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، بهدف زيادة قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان لكي تواجه طلبات الإقراض، وعندها سوف يزداد عرض النقد لكي يعوض النقص الحاصل ، وعلى الآثار يزداد الإنتاج والتشغيل وتزداد الدخول ويخرج الاقتصاد من حالة الركود .

- أما إذا كان الاقتصاد يعاني من التضخم فهذا يعني وجود وسائل دفع نقدية أكثر من حاجة الاقتصاد الوطني ،وعلى السلطات النقدية تخفيض عرض النقد ،ذلك تتخذ القرارات برفع سعر الفائدة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني ، عندها تنخفض قدرة المصارف على خلق الائتمان ويبدأ عرض النقد بالانخفاض فيخفض الطلب الكلي وتبدأ الأسعار بالتراجع وتكون الحكومة قد بدأت بمعالجة التضخم عن طريق الأدوات النقدية.²

3- مستوى الوعي المصرفي: إن تقدم العادات المصرفية وتطورها يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود في الجهاز المصرفي ،وهذا الأمر يرفع من قدرة المصارف على خلق الائتمان (زيادة عرض النقد) ،وبالمقابل فإن انخفاض مستوى الوعي المصرفي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود في المنازل ،الأمر الذي يخفض قدرة المصارف على خلق الائتمان.

4-حالة الاقتصاد الوطني : حيث تختلف من دولة نامية إلى دولة متقدمة ،فكلما ازداد مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي يزداد الإصدار النقدي ويزداد عرض النقد ،وذلك لمواجهة الطلبات المتزايدة على النقد ،وبالمقابل إذا انخفضت درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وتخلف الإنتاج فسينخفض الطلب على النقود ومن ثم ينخفض العرض النقدي .

ثانيا : آثار العرض النقدي

يؤدي عرض النقد لآثار التالية :

1- إذا كان عرض النقد مرتفعا ويزيد عن حاجة الاقتصاد الوطني ،سوف يؤدي ذلك لحدوث تضخم أي سترتفع الأسعار (وتنخفض قيمة) ويحصل عدم الاستقرار النقدي الذي يؤدي بدوره لآثار سلبية على الأفراد والشركات ،فتزداد دخول الملاكين وتنخفض دخول العمال ،والنتيجة حدوث خلل هيكلي في الاقتصاد في حالة استمرار التضخم لفترات طويلة من الزمن .

¹ علي كنعان ،النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني للنشر ، 2012 ، ص 480

² مرجع أعلاه، ص481 .

2 إذا كان عرض النقد منخفض ولا يلبي حاجة الاقتصاد الوطني ، فإن ذلك سيؤدي لحصول الركود الذي يؤدي لانخفاض حجم الإنتاج وظهور البطالة وتدني الدخل ، لذلك ينبغي على السلطات النقدية زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف، تزداد الدخل ويحصل التحسن في الاقتصاد .¹

3 إذا كان عرض النقد في حالة التوازن مع الناتج أي يزداد عرض النقد كلما زاد حجم الناتج ، يؤدي هذا الأمر للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار ، وتحسن الدخل ويتطور المجتمع بشكل إيجابي .²

المطلب الثالث: تحليل الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها

أولاً: تحليل الكتلة النقدية

الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع :هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية ،التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة .

✓ الأموال المتاحة أو المتاحات النقدية : وتشمل ثلاث أنواع هي

1-الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي .

2-النقود المساعدة المتداولة .

3-الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية حيث تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

3-1 ودايع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب ،بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك .³

3-2 ودايع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر، فرنسا)

والحسابات الجارية للمؤسسات والأفراد .

3-3 حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي .

3-4 الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار .

✓ الأموال الجاهزة شبه النقدية : تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن

إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري وبواسطة كل أشكال التعامل كالشيك ، أو الحوالات وتتضمن

الودائع التالية :

الودائع لأجل :حيث لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا بعد انقضاء الآجال المحددة ، والمتفق عليها بين

المودع والمؤسسة المالية وبمقابل ذلك مقدار فائدة يحصل عليه المودع .⁴

الودائع بإخطار : ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بمدة زمنية متفق عليها

من قبل ، وهذا قبل السحب .

¹ علي كنعان ، مرجع السابق، ص 484 .

² المرجع أعلاه ،ص 484 .

³ صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

⁴ بشكير عابد ، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر 03 ، 2009-2010 ، ص 18 .

الودائع على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب .

الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب: وتضم كل من

- السندات الخاصة (سند لأمر، السفتجة، سند الرهن) وكذا سندات الصندوق .
- السندات العامة وتشمل سندات الخزينة القصيرة الأجل أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ذائقة مالية، إضافة إلى السندات بالحساب الجاري .

ثانيا: العناصر المقابلة للكتلة النقدية

للكتلة النقدية ثلاث مقابلات تتمثل في :

1-الأصول الخارجية : وتتمثل في كل من الذهب والعملة الصعبة واحتياطات الصرف، ويمكن اعتبار الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي .

2-القروض المقدمة إلى الخزينة: وتعتبر أحد مقابلات الكتلة النقدية، وهي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد، وإن ارتفاعها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة، كما يؤدي انخفاضها إلى تقلص في كمية النقود وتتمثل فيما يلي:

- السندات العمومية الموجودة بمحفظه البنوك: وتتمثل في عملية حجز مبلغ من النقود من قبل كل بنك لفائدة الخزينة العمومية، وتمثل السندات نسبة من كمية العملة التي يحددها البنك .
- تسبيقات البنك المركزي: تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لطلب النقود، وذلك لتغطية العجز في تخفيف النفقات الحكومية .
- ذمم على الأفراد والمنشآت على الخزينة: تتمثل في الودائع التي يكونها الأفراد والمنشآت لدى شبكة الخزينة العمومية، وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها كالحسابات تحت الطلب، حسابات لأجل وسندات¹ .

3-القروض المقدمة إلى الاقتصاد : حتى يمكن ضمان سير الاقتصاد ونمو نشاطه، تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض على أساس المبلغ النقدية المودع لديها إلى زبائنها والمستهلكين، فهذه القروض من شأنها إذن أن تزيد كمية النقد المتداولة، وفي نفس الوقت نجد أن هذه القروض النقدية ودائع البنوك نفسها، مما يمكنها من منح قروض أكثر² .

¹ بشكير عابد، مرجع سبق ذكره، ص 19 .

² محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برني، الجزائر، 1994، ص

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للمعروض النقدي

تحاول النظريات الاقتصادية توضيح الدور الذي يمكن للنقود أن تقوم به في تحديد مستوى النشاط السائد في المنطقة، حيث تحاول شرح أثر عرض النقود على كل من الأسعار والإنتاج والفائدة المستخدمة.

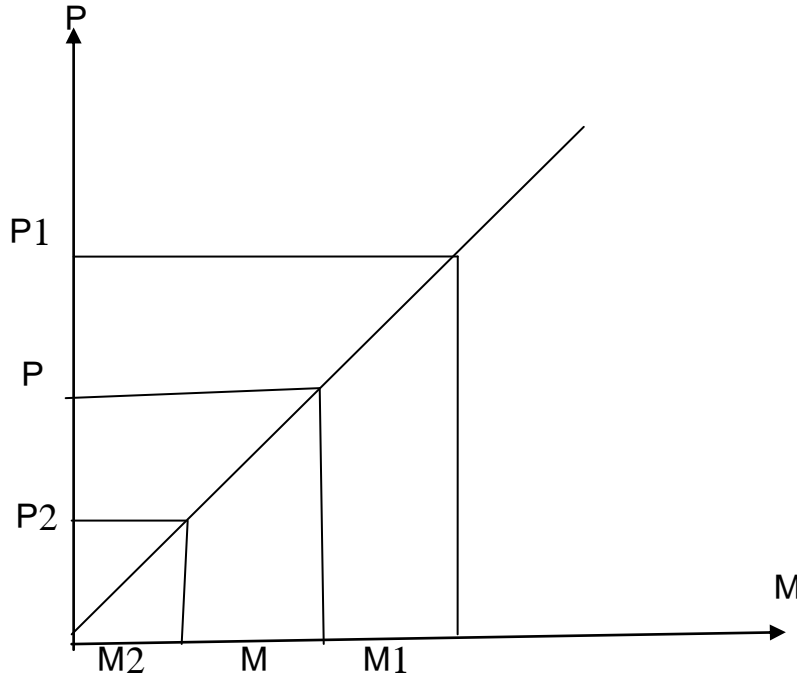
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

انصب التحليل الكلاسيكي في إطار النقود، على أن النقود سلعة مادية تحدد قيمتها كما تحدد قيمة أي سلعة في السوق، وبافتراض أن إصدار النقود لا تتطوي على تكلفة إنتاج، فإن العرض النقدي هو المحدد الأساسي لقيمتها، وتعتبر النظرية أن الظواهر الاقتصادية كلها ظواهر عينية¹.

أولاً: فرضيات التي تقوم عليها النظرية

- ثبات حجم المعاملات: أي أن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي²
ارتباط تغير في المستوى العام لأسعار يتغير بكمية النقود: أي أن تغير في كمية النقود المعروض لأسعار³،
زيادة النقود المعروضة ستؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار⁴.

الشكل رقم(1-1): أثر تغير كمية النقود على المستوى العام للأسعار



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية الكتب لطباعة والنشر، العراق،

1995، ص178.

¹ محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 10.

³ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2010، 2011، ص 11.

⁴ وهيبية السليمان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

يوضح الشكل أعلاه أن زيادة كمية النقود من M إلى $M1$ تترتب عليها زيادة بنفس القدر في المستوى العام لأسعار إذ ينتقل من P إلى $P1$ ، وإن انخفاضها أيضا يكون بنفس القدر وفي نفس الاتجاه.

مرونة الأجور والأسعار هبوطا وصعودا¹

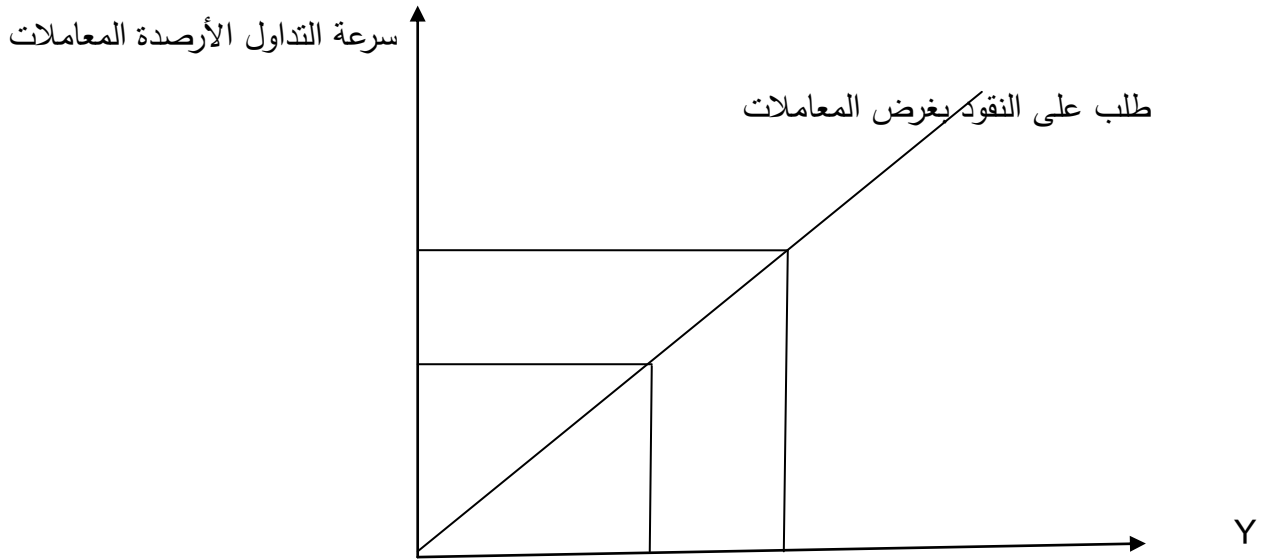
ثبات سرعة دوران النقود: تقوم النظرية على أساس ثبات سرعة دوران النقود وهي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغيير ومستقل عن كمية النقود مثلا (درجة كثافة السكان، تطور عادات المصرفية وغيرها) وهذه العوامل كلها لا تتغير في الآجال القصيرة².

ثانيا: الطلب على النقود عند الكلاسيك

أشارت النظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) أن النقود يحتفظ بها لغرض واحد وهو القيام بالمعاملات في الفترة الجارية، وطلب النقود بغرض المعاملات دالة متزايدة في الدخل الحقيقي، فالزيادة في الدخل الحقيقية تجعل الأفراد راغبين في الاحتفاظ بقدر أكبر من الأرصدة النقدية الحقيقية، ومن هنا افترضت النظرية ثبات سرعة التداول في الزمن القصير³.

والشكل الموالي يوضح الطلب على النقود عند الكلاسيك

الشكل رقم (1-2): الطلب على النقود عند الكلاسيك



المصدر: حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،

عمان، 2013، ص121.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² أحمد أبو الفتوح على الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للنشر، 2001، ص257.

³ حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص212.

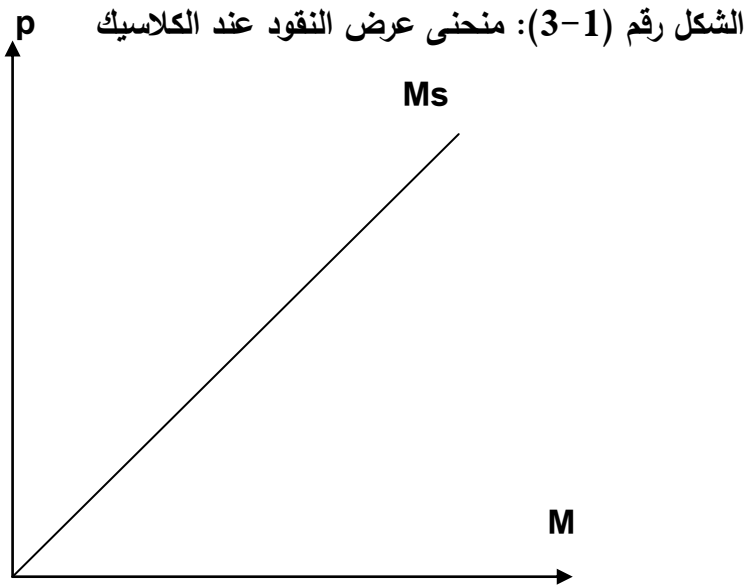
ثالثاً: عرض النقود عند الكلاسيك.

بالنسبة للتحليل الكلاسيكي فإن عرض النقود هو متغير خارجي النشأة، حيث أن هذه الكمية الموجودة من

النقود تتحدد نهائياً بواسطة السلطات النقدية أي أن: $M_s = M$

M_s : عرض النقود

M : الكمية الموجودة من النقود¹ والشكل التالي يوضح ذلك



المصدر: محمد الشريف إيمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات

برني، الجزائر، 1994، ص 133

رابعاً: ا لانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

- العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى العام لأسعار: إن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي

يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود، فقد ترتفع الأسعار

أو تنخفض لأسباب حقيقية.

- كما أن العلاقة بين كمية النقود وبين الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية وليست وحيدة الاتجاه بل تعمل

في الاتجاهين.

¹ زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان،

- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي لإنتاج الذي يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، وإن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائياً إلى المستوى إذا انحرف عنه ولكن مع أزمة الكساد الكبرى 1992 أثبتت أنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل¹.

- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة النقود: إذ يمكن أن يتغير بتغير حجم المعاملات أو نتيجة لظروف السوق، كما أنها تتقلب انخفاضاً وارتفاعاً في ظروف الكساد والرواج، فيمكن أن تؤثر على سرعة دوران النقود في الآجال الطويلة².

خامساً: التوازن النقدي عند الكلاسيك

فالتحليل الكلاسيكي يعتبر عرض النقود هو متغير خارجي النشأة، حيث أن هذه الكمية الموجودة من النقود تتحدد نهائياً بواسطة السلطات النقدية أي أن: $M_s = M$
أما بالنسبة إلى الطلب على النقود فهو يعتمد على النسبة من الدخل الذي يرغب الوسطاء الاحتفاظ بها في صورة سائلة على المستوى الاسمي للدخل، وهنا يتحقق التوازن بتطابق الطلب والعرض³.
أي:

$$M_s = M_d \iff M_0 = k \cdot p \cdot e \cdot y$$

حيث: $p \cdot e$ يعبر عن مستوى الأسعار التوازني.

K : مقلوب سرعة تداول النقد وهي نسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل أرصدة

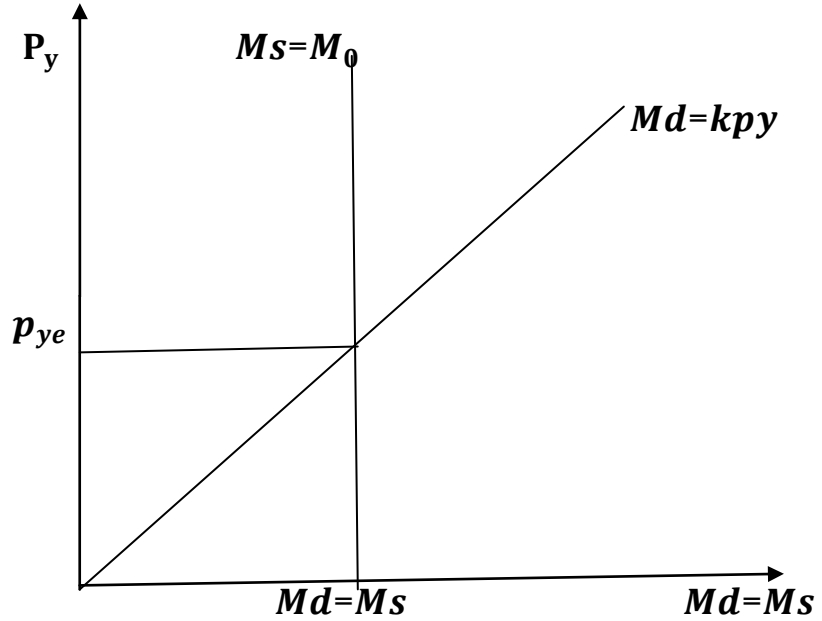
نقدية سائلة $(1/v)$

y : الدخل الحقيقي⁴.

ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما يلي:

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص22
² خليفي فايزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014 مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة البويرة، 2014، 2015، ص26.
³ زاهر عبد الرحيم عاطف، مرجع سبق ذكره، ص252
⁴ عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة للنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، مالية دولية، جامعة وهران، 2014، ص34.

الشكل رقم (1- 4) : منحني توازن سوق النقد عند الكلاسيك



المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برني، الجزائر، ص133.

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية

تسمى أيضا بنظرية الادخار والاستثمار وتفضيل السيولة حيث قامت هذه النظرية بناء على أسس ومبادئ النظرية التقليدية، فأحدثت انتقادات على التحليل النقدي بصفة خاصة والتحليل الاقتصادي بصفة عامة بل ولكن حتى النظرية الكينزية لم تتجو من العيوب والانتقادات رغم الاستنتاجات التي توصلت إليها .

أولاً: فرضيات النظرية الكينزية

- اهتم كينز بدراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وأشار إلى البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني ،كما أوضح أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لدوافع مختلفة أهمها المعاملات والاحتياط والمضاربة ، عكس الكلاسيك الذين يرون بأن النقود وسيلة للتبادل فقط .
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) ،حيث أن أخذه لتفضيل السيولة فتح أمامه آفاقا جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي¹ .
- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية (قانون ساي) ،كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل .
- طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني .
- اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية، حيث يتحدد سعر الفائدة بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود .

¹ بلعزوز بن علي، مرجع السابق، ص35.

ثانيا:الطلب على النقود عند كينز

إن دوافع الطلب على النقود عند كينز ينقسم إلى ثلاثة دوافع وهي طلب لغرض المعاملات والاحتياط ولغرض المضاربة.

-الطلب على النقود بدافع المعاملات: يحتفظ الأفراد والمنتجون ببعض الأرصدة النقدية لتمويل معاملاتهم اليومية (شراء مواد غذائية، استخدام المواصلات) ويواعث الاحتفاظ بالنقود ينشأ من وجود فجوة زمنية بين حصول الأفراد على دخولهم وإنفاقهم، ويتوقف حجم الطلب على النقود من أجل المعاملات على الدخل حيث:

$$Md1=f(y)=a1y$$

Md1 : الطلب على النقود من أجل المعاملات

A1 :النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية¹.

-الطلب على النقود بدافع الاحتياط: يعني احتفاظ الفرد بالنقود احتياطا وتحسبا لأي طارئ أو ظروف مستقبلية، ويتأثر هذا النوع من الطلب بمدى شعور الفرد بالأمان المادي، ورغم ذلك يظل الدخل هو العامل الحاسم²، لذا يعتبر الطلب على النقود بدافع الاحتياط كدالة تابعة للدخل أي:

$$Md2= a2.y$$

Md2:طلب على النقود بدافع الاحتياط.

a2: جزء من الدخل المحتفظ به بدافع الاحتياط³.

-الطلب على النقود بدافع المضاربة: يقصد به أن الفرد يحتفظ بنقود إضافية بغرض المضاربة في حالة توقع ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل، فالعلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة علاقة عكسية فعند أسعار الفائدة المنخفضة تزيد النقود المطلوبة للمضاربة أكثر فأكثر، وتكون المفاضلة بين الاحتفاظ بها إما في شكل نقود أو سندات بناءا على العوائد والتكاليف المترتبة نظير توظيف ثروته في هذه البدائل⁴ وعليه يرى كينز بأن حجم كمية النقود المحتفظ بها لأجل المضاربة ترتبط عكسيا بمعدل الفائدة السائد في السوق أي:

$$Md3= f(T)=-gT$$

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،ص223.

² محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص50.

³ محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص215.

⁴ إمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد"العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990، 2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، العدد 16، مارس 2015،ص21.

حيث:

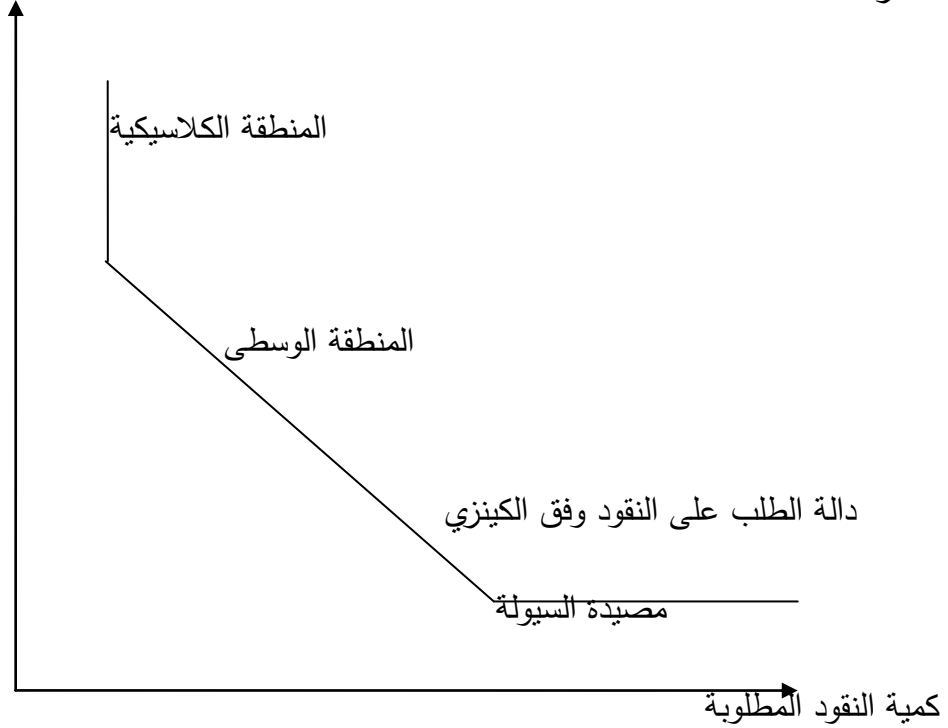
Md3: كمية النقود المطلوبة للمضاربة

T: الفائدة

g: الثابت¹ والشكل الموالي يوضح الطلب على النقود عند كينز

الشكل رقم (1- 5): الطلب على النقود وفقا للنموذج الكينزي

سعر الفائدة



المصدر: السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص100.

من الشكل أعلاه يمكننا تقسيم منحنى الطلب إلى ثلاثة مناطق:

- المنطقة الكلاسيكية: يكون سعر الفائدة في المنطقة الكلاسيكية مرتفعا حيث ترتفع عندها تكلفة الفرصة البديلة لاحتفاظ بالنقود فينعدم الطلب على النقود بدافع المضاربة وتطلب النقود بغرض المعاملات فقط وهنا يتفق النموذج الكينزي مع النموذج الكلاسيكي ولذلك سميت هذه المنطقة بالمنطقة الكلاسيكية².
- المنطقة الوسطى: في المنطقة الوسطى ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة عكسية مع الطلب على النقود بغرض المضاربة ويتجه المنحنى من الأعلى إلى الأسفل بميل متناقص لأسعار الفائدة وتزيد المرونة حتى يتقدم الميل عند مستوى منخفض لسعر الفائدة وتبدأ منطقة فخ السيولة.

¹ محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع أعلاه، ص216.

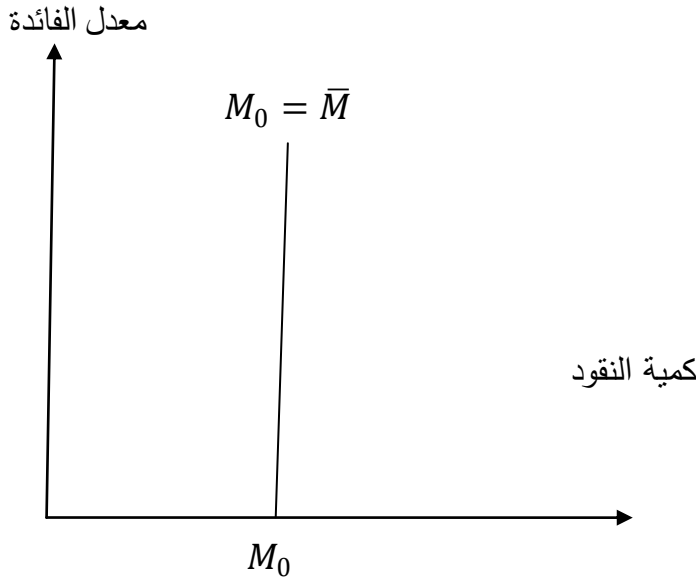
² السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص102

-منطقة فح السيولة: وتسمى بالمنطقة الكينزية وهي المنطقة التي عندها يصل سعر الفائدة إلى أدنى حد له وتكون لدى الأفراد رغبة للاحتفاظ بالنقود السائلة حيث يحاول من لديهم سندات تحويلها إلى نقود تحسبا لإنخفاض أسعارها، نتيجة توقعهم بإرتفاع سعر الفائدة¹

ثالثا: عرض النقود عند كينز:

اعتبر كينز عرض النقود متغير مستقل يتحدد خارج النموذج كذلك أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي وأيضا حسب حاجة النشاط الاقتصادي .

الشكل رقم(1- 6): منحنى عرض النقود عند كينز



المصدر: بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتورة (غير منشورة) 2004، ص 77.²

رابعا: انتقادات النظرية النقدية الكينزية :

-اهتمام كينز بتحقيق العمالة الكاملة مما أدى إلى جعل هذا الأخير الهدف الأساسي للحكومات وهذا ما اعتبرته نقابات العمال نقطة ضعف استغلتها كفرصة للمطالبة الدائمة بزيادة الأجور.

-نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق الزيادة في حجم إنفاقها ولكن هذا أدى إلى ظهور عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة .

-اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية عكس الكلاسيك الذين يرون أن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية .

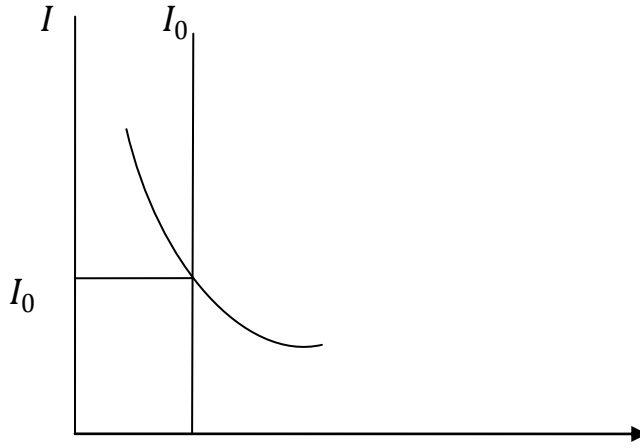
¹ الخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم تجارية، التقنيات الكمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2013 2014 ص23.

² بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دكتوراه غير منشورة، 2004، ص 77 .

-لم تختلف النظرية الكينزية عن النظرية الكلاسيكية، فهي تشير أيضا إلى تأثير كمية النقود في الأسعار والفرق بين النظريتين هو نوع هذا التأثير حيث يرى كينز أن كمية النقود تؤثر في الأسعار بطريقة غير مباشرة.¹

التوازن في سوق النقد عند كينز: التوازن في سوق النقود يمكن إيضاحه بيانيا من خلال نقطة تقاطع منحنى عرض النقود MS ومنحنى الطلب على النقود Md بحيث تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة من النقود والشكل 1 يوضح توازن سوق النقود :

الشكل رقم (1-7): منحنى التوازن عند كينز



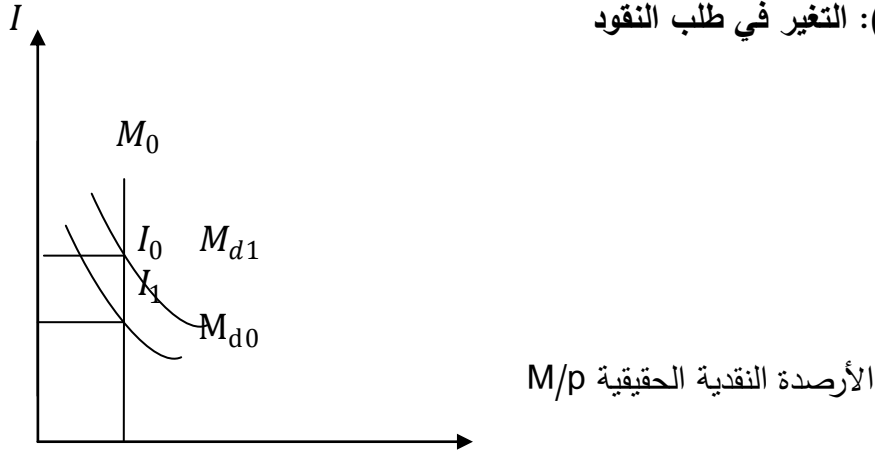
الأرصدة النقدية الحقيقية

المصدر : حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص 216 .

من خلال الشكل يلاحظ أن وجود سعر فائدة واحد يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من النقود، وهذا السعر هو سعر الفائدة i_0 .
حيث أن زيادة طلب النقود سوف يرفع سعر الفائدة، بينما انخفاض طلب النقود سوف يعمل على تخفيض سعر الفائدة. كما هو موضح في الشكل 2 :

¹ بن عيسى أمينة، دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، مالية وبنوك، جامعة تلمسان ، 2006-

الشكل رقم (1-8): التغير في طلب النقود

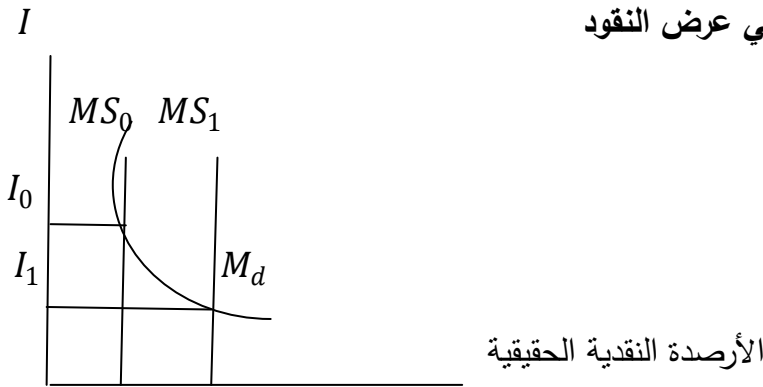


المصدر: حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص 216 .

كما أن الزيادة في عرض النقود سوف تخفض سعر الفائدة الحقيقي طالما أن بعض النقود الجديدة تستخدم في شراء السندات، لأن زيادة عرض النقود سوف يؤدي لزيادة الطلب على السندات، لذلك ترتفع أسعار السندات فينخفض سعر الفائدة¹.

كما هو موضح في الشكل 3 :

الشكل رقم (1-9): التغير في عرض النقود



المصدر: حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص 217 .

المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة

اهتم فريدمان بالبحث عن العوامل المحددة للطلب على النقود من خلال محاولته إبراز أو تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية .

أولاً: فرضيات النظرية الحديثة

-استقرار دالة الطلب على النقود، أما عرض النقود فيتصرف بعدم الاستقرار بسبب عدم صحة وسلامة السياسات النقدية والائتمانية .

-رفض فريدمان فكرة (مصيدة السيولة) عند بناء دالة الطلب على النقود .

¹ حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص 216.

-إن زيادة كمية النقود في متناول أفراد المجتمع لابد وأن يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة .

-إن الاستقرار النقدي يعني زيادة مستقرة وثابتة في عرض النقود حسب ما يتطلبه نمو الناتج الوطني الحقيقي .

-التغيرات في المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة، تفسر فقط التغيرات المحتملة في سرعة دوران النقود -عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي¹.

ثانيا: الطلب على النقود عند فريدمان

اعتبر فريدمان الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة (نظرية رأس المال) والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، حيث حاول بناء نموذج كلي للطلب على النقود، كما لم يبحث في دوافع الطلب على النقود بل كرس جهوده للبحث عن العوامل المحددة للطلب على النقود والتي نلخصها فيما يلي:

1-الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية :

يعتبر فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية بمثابة المحدد الأول للطلب على النقود، وتتمثل في مجموع الأصول المالية، النقدية والحقيقية إلى جانب الثروة البشرية المتمثلة في القدرة على القيام بعمل يأتي من خلاله دخلا، كما يشمل مفهوم الثروة الكلية عند فريدمان الأشكال التالية :

- النقود السائلة باعتبارها الشكل الأول للثروة .
 - الأصول المالية المتمثلة في الأسهم والسندات .
 - الأصول الحقيقية المتمثلة في الأراضي، العقارات وغيرها .
 - رأس المال البشري المتمثل في الدخل الممكن تحقيقها من خلال العمل البشري .
- من هنا نجد أن فريدمان عرف الثروة بمعناها الواسع، ومن خلال المحددات الأساسية للثروة يمكننا إعادة تصنيفها إلى ثروة بشرية وأخرى غير بشرية².

2-تكلفة الفرصة البديلة : هناك محددان رئيسيان لتكلفة الفرصة البديلة يتمثلان في :

- المستوى العام للأسعار: كلما كان هذا المؤشر في تزايد مستمر يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقد وهو ما ينتج عنه ارتفاعا في تكلفة الفرصة السامحة لتحويل النقد إلى أصول حقيقية وسلع .
- معدل العائد من الأصول المختلفة: لتبسيط التحليل حاول فريدمان إيجاد معدل موحد يمثل العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمارات المرجوة، وهذا المعدل يمكن أن يحوي متغيرين، الأول يتمثل في معدل العائد المتوقع من الأصول غير النقدية، والثاني يتمثل في المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة الأسعار السوقية (الأصول المالية والحقيقية)، أي أنه عند القيام بتحديد تكلفة الفرصة البديلة لا تأخذ فقط العوائد المتحققة

¹ بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 109 .

² مصطفى أحمد فريد، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 149 .

من أي وعاء ادخاري، بل يجب إضافة المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها إذا ما ارتفع السعر السوقي لهذا الأصل¹.

دالة الطلب على النقود عند فريدمان :

حيث تتحدد هذه الدالة على أساس المعادلة التالية:²

$$M/p=f(rb, re, 1/p.dp/dt, w, y/p, u)$$

حيث أن :

M/P :الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية .

rb:سعر الفائدة على السندات .

re :عائد الأسهم .

1/p.dp/dt :معدل التغير في الأسعار .

w :نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية .

y/p :الخل الدائم الحقيقي .

u :الأذواق والتفضيلات .

يتضح من خلال دراسة الطلب على النقود لفريدمان ما يلي :

- ضعف أثر سعر الفائدة على دالة الطلب على النقود وعلى سرعة تداول النقود، أي أن الطلب على النقود لا يتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة .
- ضعف أثر التغير في الأسعار على الطلب على النقود في الظروف العادية، وذلك عندما يكون التغير في الأسعار معتدلاً .
- إن الدخل الدائم الذي يعتبر بديلاً عن الثروة هو العامل الحاسم في التأثير على دالة الطلب على النقود، أي أن الطلب على النقود يستجيب للتغير في الدخل الدائم .
- إن دالة الطلب على النقود هي مستقرة نسبياً للدخل الدائم، لأن الدخل الدائم يتسم بالاستقرار في الأجل القصير
- واستناداً لذلك فإن العامل المهم في التأثير على دالة الطلب على النقود هو الدخل الدائم كوكيل للثروة، وعندئذ يمكن صياغة هذه الدالة على النحو التالي :

$$M/P=K.Y \text{ حيث أن :}$$

M/P :الطلب على النقود بصورة أرصدة حقيقية .

K :نسبة من الدخل الدائم يحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية حقيقية .

Y :الدخل الدائم الحقيقي .

¹ مصطفى أحمد فريد، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 150 .

² هيل عجمي جميل الجنابي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 255 .

وبناء على ما سبق فإن تحليل فريدمان للطلب على النقود يتضمن أفكارا جديدة نذكر منها ما يلي:

- إن فريدمان وسع أشكال الثروة لتشمل الأصول المالية والنقدية والمادية والبشرية .
- إن اختيار الأفراد لا ينحصر في المفاضلة بين النقود والسندات كأساليب للاحتفاظ بالثروة مثلما أكد عليه كينز وإنما الاختيار يشمل أصول جديدة مادية وبشرية .
- إن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود التي حددها كينز المتمثلة بالتغير في سعر الفائدة أضاف إليه كينز عنصرا جديدا هو معدل التضخم، أي تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود تشمل ليس فقط العائد على الأصول المالية (السندات) وإنما كذلك التغير في معدل التضخم ¹.

ثالثا: عرض النقود عند فريدمان

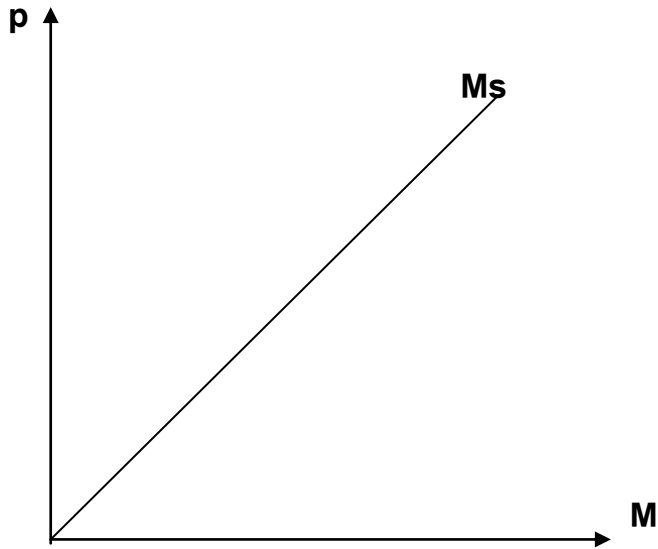
بالنسبة لتحليل النظرية الحديثة فإن عرض النقود هو متغير خارجي نشأ، حيث أن هذه الكمية الموجودة من النقود تتحدد نهائيا بواسطة السلطات النقدية أي أن $M_s = M$

M_s : عرض النقود

M : الكمية الموجودة من النقود

والشكل التالي يوضح عرض النقود عند فريدمان

الشكل رقم (10-1): منحنى عرض النقود عند فريدمان



المصدر: محمد الشريف إيمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برني، الجزائر، 1994، ص133.

رابعا: انتقادات النظرية النقدية الحديثة

- أهملت المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة، حيث اعتبره فريدمان عاملا ثانوي، باعتباره ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائدا للسندات .

¹ هيل عجمي جميل الجنابي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 257 .

- عدم واقعية افتراض استقرار دالة الطلب على النقود، وهذا يعود إلى أن الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الأفراد.¹
- أكد فريدمان على متغيرين فقط، وهما الدخل الدائم والتوقعات التضخمية اللذان اعتبرهما المحددين الأساسيين في تحديد الطلب على النقود والتغيرات التي تطرأ عليها .
- بالرغم من اعتراف النظرية الحديثة بعدم ثبات سرعة تداول النقود وإمكانية تغيرها مع زيادة كمية النقود المعروضة وتوقعات ارتفاع الأسعار إلا أنها ركزت بشكل أكبر على تأثير تغير العرض على حجم الإنفاق مقارنة بتأثيرها على سرعة التداول .

¹ خليفي فايزة، شنافي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

خلاصة :

تؤدي النقود في الاقتصاد عدة وظائف، وتقوم بعدة أدوار، وتتميز بعدة خصائص وهو ما جعل عرض النقود يحظى باهتمام المفكرين الاقتصاديين، حيث يعبر عن كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة. فتعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير العلاقة بين المعروض النقدي ومستوى العام للأسعار .

الفصل الثاني: عموميات حول
القروض المصرفية

مقدمة الفصل:

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك. فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة، وفي نفس الوقت يعد المصدر الأول لربحيته. حيث تساهم هذه الأرباح في توفير الموارد المالية اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية، وتوجيه هذه الموارد لخدمة مختلف القطاعات. سنحاول في هذا الفصل سرد جملة من المفاهيم المرتبطة بالقروض المصرفية، وبالتالي فهيكّل هذا الفصل سيكون كالآتي: سنتناول في المبحث الأول ماهية القروض المصرفية وفي المبحث الثاني النظريات المفسرة للقروض أما في المبحث الثالث أساسيات حول مخاطر القروض المصرفية

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية

يلعب القرض دور مهما في التطور الاقتصادي للبلاد، لأنه الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة.

المطلب الأول: تعريف القروض

هناك عدة تعاريف للقروض من بينها:

التعريف الأول: القروض هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائد وعمليات المستحقة عليها وتدعيم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أموال في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر.¹

التعريف الثاني: القروض هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء البنك وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقرض، والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغ معين من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم، ويتم الإنفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد والعمليات.²

التعريف الثالث: القرض هو تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمليات المستحق عليه والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل أو عدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية.³

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن القرض يعني تسليف المال لتثمينه في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة.⁴

المطلب الثاني: أهمية القروض

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من إستخداماته بحيث تتضح لنا أهمية القروض من خلال:

-يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع، ليس فحسب بل أن الائتمان قد يسمح في بعض الأحيان بالاستغناء عن القيود حيث يمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون حاجة لاستعمال النقود إكتفاء بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض بدلا من تداول النقود.⁵

¹ مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص43.

² خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص186.

³ حسن سمير حشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2010، ص

⁴ بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات تقنيات وتطبيقات)، بدون طبعة، قسنطينة، ص37.

⁵ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية للنشر، بيروت، 2003، ص82.

- تساعد القروض الوسطاء تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- إن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال أن القروض تعمل على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.¹
- يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل الدفع تتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع، ليس فحسب بل إن الائتمان قد يسمح في بعض الأحيان بالاستغناء عن القيود بحيث يمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون الحاجة لاستعمال النقود إكتفاء بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض بدلا من تداول النقود.²
- تسهل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوفاء بالوفاء.
- المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد.
- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- القضاء على التضخم من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك.³

المطلب الثالث: أنواع القروض

توجد تصنيفات متعددة لأنواع القروض، إذ يمكن تصنيف القروض من حيث الغرض ومن حيث القطاع من حيث المدة ومن حيث المقترضين ومن حيث الضمان المقدم كما يلي:

أولا: القروض من حيث الغرض

تنقسم إلى عدة أنواع

- **القروض الاستهلاكية** : هي تلك القروض التي تقدم لأفراد بغرض تمويل شراء السيارات والثلاجات أو غيرها من السلع المعمرة، أو لإدخال تحسينات على مساكنهم، وعادة ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية.⁴
- **القروض الإنتاجية**: هي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها إنتاجيا أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات ك شراء مواد الخام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة، وتشجع البنوك المركزية عادة البنوك التجارية على إعطاء قروض لأغراض إنتاجية، لأن ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني.⁵

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عمليات وإدارتها، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص104.

² زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص82.

³ هوليلى باسمينة، جوعاك يمينة، تقييم آليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، مالية وبنوك، جامعة أدرار، 2016، 2017، ص53

⁴ صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 2004، ص152.

⁵ رضا صاحب ابو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلى كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، عمان، 2002، ص216.

ثانيا: القروض من حيث المدة

تنقسم إلى:

- قروض قصيرة الأجل: هي التي تكون مدتها عادة أقل من سنة والتي تستخدم في الغالب لتمويل العمليات التجارية، وتوفير التمويل التشغيلي للمشروعات الإنتاجية، أي لدفع الأجور والمواد الخام.¹
- قروض متوسطة الأجل: وهي التي يمتد أجالها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات، مثل استعمال آلات المصنع بوحدة جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج، كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.
- قروض طويلة الأجل : هي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات والتي تمنح لغرض تمويل مشروعات الإسكان، والمشروعات العقارية، واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، وشراء الآلات، وعادة تخصص في منح هذا النوع من القروض البنوك المتخصصة.²

ثالثا: القروض من حيث القطاعات الاقتصادية

يمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية المقترضة إلى عدة أنواع :

- القروض العقارية: تستخدم في تمويل شراء مباني قائمة بالفعل أو في تمويل إنشاء مباني جديدة، وقد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة³ وغالبا ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه، وتقوم المصارف المتخصصة في تقديم هذه النوع من القروض.
- القروض الصناعية: وهي القروض التي يطلبها الحرفيين والمصانع، ويتم منحها لأجل متوسطة أو طويلة، وذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقرضة، وتقوم المصاريف الصناعية بهذه المهمة.
- القروض الزراعية: هي تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو تراكتورات وتمنح القروض الزراعية لأجل قصيرة أي أقل من سنة حسب الموسم، ولا شك أن هناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض وذلك بسبب أثر العوامل الجوية في المحصول، بالإضافة إلى تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها. وفي كثير من الدول توجد هناك مصارف متخصصة تقوم بمنح القروض بشروط سهلة وبأسعار فائدة منخفضة وذلك مساهمة في التنمية الاقتصادية.⁴

رابعا: القروض من حيث الضمان

تنقسم إلى نوعين هما :

1- القروض المضمونة: وبدورها تنقسم إلى:

¹ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، إربد، 2006، ص270.

² محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص406.

³ محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013، ص152.

⁴ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص217.

- قروض مضمونة بضمانات عينية: كأن يقدم المقترض إلى المصرف رهن عقاري يمتلكه أو بضاعة في حوزته.

- قروض مضمونة بضمانات شخصية: وهي القروض تتم بوجود طرف ثالث، شخص طبيعي أو معنوي يضمن السداد في حالة عدم قدرة المقترض أو امتناعه عن السداد.

2- القروض غير المضمونة: فيها يحصل المقترض على الأموال من المقرض بدون ضمانات شخصية أو عينية، غير أن هذا النوع لا يبقى بدون توثيق، فهو موثق بصورة غير مباشرة ويقوم المقترض بالوفاء بالسداد في الموعد المتفق عليه.¹

خامسا: القروض من حيث نوع المقرض
تنقسم إلى :

- قروض مصرفية: يتم منحها من قبل الأجهزة المصرفية ويعتبر المصدر الرئيسي لأنواع الائتمان الأخرى.
- قروض غير مصرفية: تمنح من مؤسسات مالية غير مصرفية، ففي البلدان المتقدمة صناعيا تمنح هذه القروض من قبل أسواق الأوراق المالية، وفي البلدان النامية تقتصر على شركات التأمين.
قروض تجارية: وتقوم بمنحها الشركات التجارية إلى عملائها من التجار، ويرتبط حجم هذا القرض على قدرة الشركات في تصريف منتجاتها وخدماتها.²

سادسا: القروض من حيث المقترضين
وتنقسم إلى:

- قروض لأفراد وقروض لشركات والبنوك الأخرى.
- قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام.
- قروض للمستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.
- قروض للعملاء وقروض لآخرين.³

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للقروض

كانت القروض في السابق ظاهرة فكرية اقتصادية تحمل صفات وخصائص المدرسة الاقتصادية التي تنتمي إليها، وقد اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

إن المدرسة الاقتصادية التقليدية التي قامت على الحرية الاقتصادية لان القطاع الخاص هو الذي ينتج ويسوق ويطور الاقتصاد الوطني والدولة تعنى بشؤون الأمن والدفاع وإقامة العدل، وهذا الأمر يرتب على

¹ زكريا الدوري، يسر السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، بدون طبعة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص81.

² رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص82.

³ مرابطي فايضة، مرابطي أمال، دور القروض الاستهلاكية في تشجيع المنتج المحلي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير المالية واقتصاد دولي، جامعة أدرار، 2015 2016، ص8.

الدولة تخفيض الضرائب لتغطية النفقات العامة، وفي حال تراجعت الضرائب عن تغطية النفقات العامة يحق للدولة الاقتراض، ولم يشجع التقليديون القروض العامة لأنها تؤدي إلى حصول منافسة بين القطاع الخاص والدولة على اقتسام المدخرات الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فيثأثر الاستثمار ويتراجع الانتاج ويؤدي ذلك إلى حصول الركود الاقتصادي .

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

لقد دعا كينز إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وفي حال عدم كفاية الإيرادات طالبها بالاقتراض من الأموال المدخرات بهدف إقامة مشاريع البنية التحتية وإقامة المشاريع الكبرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتشغيل العمال مما يؤدي إلى زوال الركود وانتقال الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل. إن الوسيلة الوحيدة والفعالة لإخراج الاقتصاد من الركود هي القروض العامة، وانفاق هذه القروض على المشاريع الكبرى أو الخدمات، مما يؤدي إلى توليد دخول جديدة تدفع المنظمين لزيادة حجم الاستثمار.¹

المبحث الثالث: أساسيات حول مخاطر القروض

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، ولدراسة هذه المخاطر لابد من التعرف على هذه المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض

تعريف الأول: تتمثل المخاطر الائتمانية في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود نية لديه لسداد أصل القرض.

تعريف الثاني: ذلك الخطر الذي يتجسد من خلال عدم القدرة الكلية أو الجزئية للمدين عن الوفاء بجزء أو عن الكل من التزاماته، الأمر الذي يشكل بالنسبة للبنك خطر الأخذ.²

تعريف الثالث: احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الإستثمار.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف مخاطر القروض المصرفية على أنها درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الإقتراضية عن العائد التعاقدية نتيجة لضعف إدارة البنك، أو لعدم قدرة العميل عن السداد أو التأخر في السداد.³

¹ حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2003، ص93.

² قروط زهرة، العابدي سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم إقتصادية، وتجارية والتسيير، مالية وبنوك، جامعة أدرار، 2014-2015، ص25.

³ علالي بدر، هيبية رشيدة، إدارة القروض المصرفية في ظل عدم التسديد(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم إقتصادية وتسيير وعلوم تجارية، مالية المؤسسة، جامعة أدرار، 2015-2016، ص14

المطلب الثاني: مستويات مخاطر القرض

إن الأخطار التي تواجه البنك تتحد في ما يلي:

أولاً: الخطر المتعلق بالمدين نفسه : يكون هذا الخطر مرتبط بالحالة المالية، الصناعية والتجارية للمنشأة الأهلية والنقدية وهو ناجم عن سوء التسيير والتقدير من طرف رئيس المنشأة لهذه المخاطر الصناعية الغير متوقعة.

ثانياً: الخطر الناتج عن أزمة عامة : ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، فلها تأثير سلبي على إقتصاد الدولة كالأزمة الاقتصادية العالمية 1929م.

ثالثاً: الخطر المتعلق بأخطاء البنك : ترتبط هذه الأخطار بمدى قدرة الائتمان في البنك على متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام هذه الأخيرة بالمتطلبات المطلوبة.

رابعاً: المخاطر المتصلة بالغير : هي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.¹

المطلب الثالث: أنواع مخاطر القروض

أولاً: المخاطر الخاصة : ترتبط هذه المخاطر بنشاط العميل أو بالصناعة التي تنتمي إليها، فقد يتعرض العميل لظروف مثل ظروف الإدارة أو عدم أمانتها أو مشكلات مالية، وكل هذه تؤثر على العميل في سداد ما عليه من التزامات .

ثانياً: المخاطر العامة : هي تلك المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة ونجد فيها :

1 مخاطر عدم التسديد :

يتمثل هذا الخطر في إمكانية عدم قدرة المدين على الوفاء بالدين المستحق عليه نظراً للوضعية المالية الصعبة وبالتالي الضياع الكلي أو الجزئي للقروض، مما يترتب على ذلك عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين أصحاب الحسابات الجارية .

2- مخاطر أسعار الفائدة (تذبذب سعر الفائدة) :

معدل الفائدة هو الثمن الذي يتحصل البنك من خلاله على موارد (سعر الفائدة الذي يمنحه للمودعين) أو على أساسه يقوم البنك باستخدام هذه الموارد (سعر الفائدة الذي يدفعه المقترضون) .

¹ مرابطي نابرة، مرابطي أمال، مرجع سبق ذكره،ص25

- وتحدث مخاطرة تذبذب سعر الفائدة من خلال تفوق تكاليف الموارد المجمعّة على عائد الاستخدامات الموزعة، وتكون هذه المخاطرة في عمليات القروض التالية: إذا كان البنك يقرض بمعدل ثابت ويعيد التمويل بمعدل متغير نقول أنه في مخاطرة ارتفاع معدل الفائدة.¹
- وإذا كان البنك يقرض بمعدل متغير ويعيد التمويل بمعدل ثابت، نقول أنه في مخاطرة انخفاض معدل الفائدة
- 3- مخاطرة سعر الصرف :** هو ترجمة لأنشطة البنك بين دولة وأخرى، وأهم أشكاله خطر المعاملات الذي يبين بالنسبة للبنك ما إمكانية تحقيق ربحيته عندما تكون قيم العمليات من عملة إلى أخرى .
- إن امتلاك البنك لحقوق أو ديون بالعملة الصعبة يؤدي إلى حدوث مخاطرة الصرف التي تنتج عن التغير في سعر صرف العملة التي حررت بها الحقوق، فارتفاع هذا السعر بالنسبة للعملة الوطنية يحقق ربحاً في الصرف وانخفاضه يؤدي إلى تحمل خسارة .
- 4- مخاطر نقص السيولة :** يقوم البنك التجاري بمنح القروض أو الخصم للأوراق التجارية للغير، حيث أن صاحب الوديعة قد يسحب من حسابه الأموال في أي وقت، والخطر الذي يمكن أن يلحق البنك هو عدم القدرة على مواجهة السحب المستمر من قبل المودعين باعتبار أن القروض التي سحبت للغير تمدد في ميعاد الاستحقاق، فتصبح تلك الودائع والأموال مجمدة، وهي الحالة التي يجد البنك نفسه في عجز .
- 5- مخاطر التشغيل :** نعني به خطر الخسارة الناشئة عن انخفاض الأنظمة اليدوية أو الآلية في معالجة أو تسجيل أو تحليل القيود بطريقة دقيقة وصحيحة وفي الوقت المقرر، وقد حدد البنك بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لكل منتجاته وخدماته كما تتوفر لديه أحدث الأنظمة وأجهزة الكمبيوتر.²

¹ سيداوي فتحة، إدارة مخاطر القروض البنكية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية ، علوم اقتصادية، مالية وبنوك، جامعة ورقلة ، 2015/2014 ، ص 11 .

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية ، الطبعة 03 ،المكتب العربي الحديث، 1992 ،ص 244 .

خلاصة الفصل:

تلعب القروض المصرفية دورا مهما في التطورات الإقتصادية للبلاد، لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة فهي عبارة عن تسهيلات تقدمها البنوك لعملائها بموجب إتفاق، لتسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوفاء بالوفاء، فالقروض المصرفية تساهم في النمو والإزدهار الإقتصادي للبلاد، فلها عدة تصنيفات حسب الغرض من طلبها، وبعد التعرض إلى المخاطر التي تتعرض لها القروض، يتضح أن أهم خطر هو عدم قدرة العميل على السداد عند حلول الأجل.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود
على حجم القروض من خلال الفترة
2016-1995

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

تمهيد:

بعدها تطرقنا للجوانب النظرية لهذه الدراسة من خلال الفصل الأول تناولنا فيه مدخل عامة إلى النقود، ثم الفصل الثاني الذي تناولنا فيه عموميات حول القروض، ومن أجل هذا ارتأينا أن نجعل عنوان هذا الفصل هو الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض .
لذلك حاولنا في هذا الفصل إيجاد العلاقة التي تربط عرض النقود مع حجم القروض من خلال الفترة 1995 إلى 2016م لـمجال للدراسة ومن أجل الإلمام بكل ما سبق تتطلب منا هيكلة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا:

المبحث الأول: تطور عرض النقود ومقابلاته في الجزائر خلال الفترة (1995-2016م)

المبحث الثاني: مسار القروض في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

المبحث الثالث: دراسة قياسية لاختبار العلاقة بين عرض النقود و حجم القروض

المبحث الأول: تطور عرض النقود ومقابلاته في الجزائر خلال الفترة (1995-2016م)

تعتبر الكتلة النقدية من بين العوامل التي لها أثر على النشاط الاقتصادي في أي بلد، ولهذا تحاول السلطات النقدية التحكم فيما يلاءم تطور هذا النشاط .

المطلب الأول: طبيعة عرض النقود في الجزائر

تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية، وهو ما يستدعي تتبع البنك المركزي لعرض النقود والعوامل المؤثرة فيه، ويتم عرض النقود في الاقتصاد الجزائري من خلال:

أولاً: الإصدار النقدي: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤولية بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون النقد والقرض، والتي نصها " يعود لدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع لأحكام الباب الثاني من هذا القانون دون سواه."¹

ثانياً: الائتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال القروض المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود وودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض 10/90 إلى ذلك في نص المادة 70 التي جاء فيها " أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القرض، وأخيراً خلق وسائل الدفع وتسييرها"²

المطلب الثاني: تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (1995-2016م)

إن الهدف من برنامج التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات نقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي، والحفاظ على التوازن الاقتصادي، ولكن رغم ذلك نلاحظ ارتفاع سريع في عرض النقود ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم 3-1: الذي يبين تطور عرض النقود ومكوناته.

الجدول رقم (3-1): تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 1995-2016م

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	التداول النقدي	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو %
1995	249.8	269.3	519.1	280.9	799.6	10.5
1996	290.9	304.6	589.1	325.95	915.05	14.4
1997	337.6	333.9	671.6	409.94	1081.5	18.1

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 4 أبريل 1990.

² علي صاري، " سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (200-2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد 07، ديسمبر 2014م، ص

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

47.2	1592.5	766.09	826.4	422.9	390.4	1998
12.4	1789.4	884.16	905.2	446	440	1999
13.3	2022.5	974.35	1048.1	563.7	484.5	2000
22.3	2473.5	1238.5	1238.5	661.4	577.2	2001
36.82	2901.5	1485.2	1416.3	751.7	664.7	2002
15.97	3299.5	1724.02	1630.3	862.1	781.4	2003
11.4	3644.4	1577.5	2160.6	1291.3	882.5	2004
11.2	4070.5	1736.2	2421.4	1516.6	920.10	2005
12.70	4933.7	1766.1	31676	2096.4	1081.4	2006
21.5	5994.6	1761.0	4233.6	2949.1	1301.3	2007
16.0	6955.9	1991.0	496439	3425.0	1539.10	2008
3.1	7178.7	2228.9	4949.8	3121.6	1829.3	2009
13.8	8162.8	2524.3	5638.5	3657.8	2098.6	2010
19.9	9929.2	2787.5	7141.7	4570.2	2571.5	2011
10.9	10015.1	3333.6	7681.5	3333.6	2952.3	2012
8.4	11941.5	3691.7	8249.8	3564.5	3204.0	2013
14.6	13673.2	4083.7	9603.0	4460.8	3658.9	2014
0.1	13704.5	4443.3	9261.2	3908.8	4108.1	2015
0.8	13816.3	4409.3	9407.0	3745.4	4497.2	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

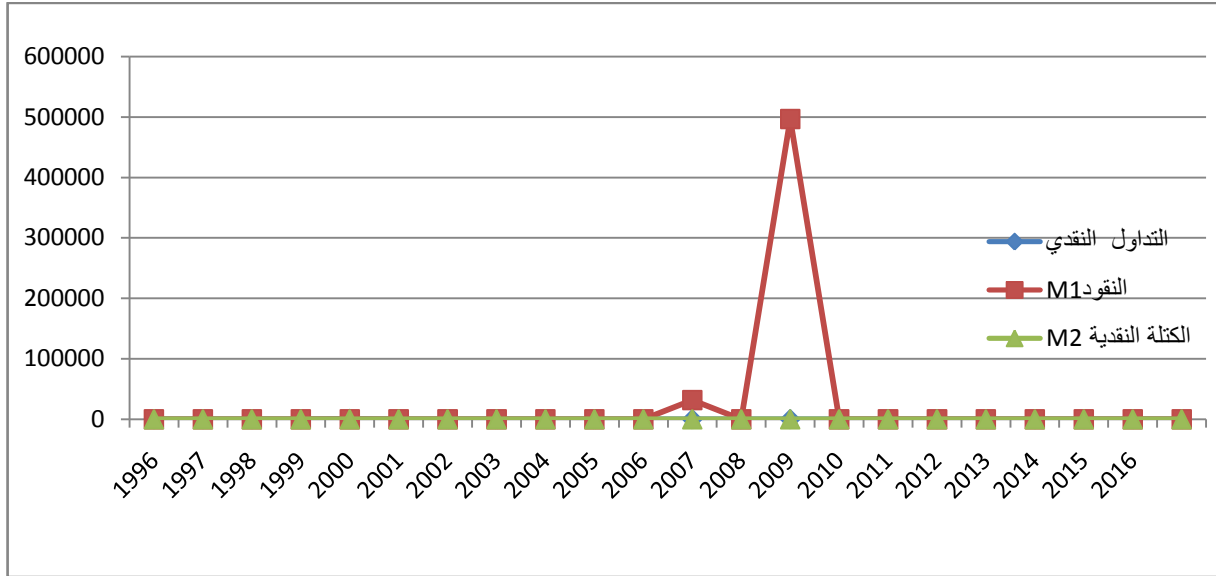
1. Bank of Alegria , Bulletin statistique of bank of Alegria, 1964-2011

2. Bank of Algérie, Bulletin statistique trimestriel , N°27-2014 , N°29- 2015

3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطورات الاقتصادية والنقدية

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

الشكل رقم 1: منحنيات تطور مكونات عرض النقود في الجزائر



من خلال الجدول والشكل أعلاه لدينا:

أولاً: تطور عرض النقود في الجزائر:

في الفترة 1995-2002م خلال هذه المدة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي انخفض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 13.3% سنة 2000م نتيجة إتباع سياسة النقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال. وشهدت سنة 2001م أعلى نسبة نمو الكتلة النقدية M2 حيث قدرت ب 22.3% أي زيادة بمقدار 457.0 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، ولعل السبب في هذه الزيادة يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 إلى 2473.5 مليار دينار جزائري مقابل 2022.5 مليار دينار جزائري سنة 2000م أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3% ويرجع ذلك إلى:

-زيادة الأرصدة النقدية الخارجية الصافية.

-انطلاق تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي في أوبل 2001م والذي رصد له حوالي 520 مليار دينار جزائري من سنة 2001م إلى سنة 2004م.

-ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 8% سنة 2001م من إجمالي الديون الداخلية.

وفي سنة 2002م بلغت الكتلة النقدية M2 قيمة 2901.5 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1310.7 مليار دج إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002م بنسبة نمو

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

تقدر ب 33.94% وهذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي M1 المشكل للكتلة النقدية M2 ، وهذا المسار يعتبر مصدر إنشاء العملة النقدية الأقل تضخما.¹

وتحت تأثير التوسع الهيكلية لمجموع الموجودات الخارجية الصافية الذي بلغ 7415.56 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2007، تميزت سنة 2007م و 2008م بنمو قوي في الكتلة النقدية. وإن كان الطابع التصاعدي في وتيرة نمو الكتلة النقدية التخفيف من حدته بفعل التسديدات المسبقة للدين الخارجي في سنتي 2005م و 2006م.² بعد تسجيل معدل النمو النقدي لمستوى منخفض تاريخيا في 2009م (31%) تحت أثر الصدمة الخارجية الهامة، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي بوتيرة 13.3% أي بارتفاع أقل حدة من الوتيرات التي عرفها النمو النقدي لسنوات 2006 و 2008م وهذا في تناغم مع بداية دورة التوسع الأرصدة بعنوان نفقات ميزانية التجهيز.

ارتفع المجمع النقدي M2 ب 10.92% فقط مقابل 19.91% بموجب سنة 2011م، ما يوافق الوتيرة الأقل ارتفاعا للسبع السنوات الأخيرة باستثناء 2009، سنة الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبي ر، التي سجلت أدنى وتيرة تاريخية (3.1%). كما تراجعت وتيرة نمو العملة النقدية ب 8 نقاط مئوية، أي نمو بنسبة 14.81% في 2012 مقابل 22.53% في 2011. ورغم هذا فإن التوسع النقدي المسجل في 2012 مجر أكثر بالنمو المعتبر للقروض الموجهة للاقتصاد مقارنة مع نمو صافي الموجودات الخارجية، في ظرف يتميز بأثر ضعيف لتقلص الوضعية المالية الصافية للدولة.³ تسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015م والذي استمر في 2016م إلى تقلص الاحتياطي النقدي، النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية (0.79%) كما كان عليه الحال في 2015 (0.13%) ، لكن وعلى خلاف سنة 2015، أين كان النمو الضعيف ل M2 راجع جزئيا إلى الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات، ففي سنة 2016 يكمن مصدره الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات (-3.2%)⁴.

ثانيا: تطور مكونات عرض النقد

تتكون الكتلة النقدية M2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بمعنى الضيق (M1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل، تطور هذه المكونات عبر الفترة من 1995 إلى 2016م كما يلي:

- **النقود القانونية:** تتكون النقود القانونية التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة.

¹ banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, p137

² بنك الجزائر، التطورات النقدية والمالية، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة ، 13 جويلية 2008، ص9.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، ص179.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2016، ص129

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

أما فيما يخص حجمها فقد شهد نمو مستمر إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة (1995-2013م) بحوالي 15.9% حيث انتقلت من 577.2 مليار دينار في نهاية عام 2001 إلى 644.7 مليار دينار في نهاية 2002م، وهكذا وبعد وتيرة نمو مرتفعة 19.1% في 2001م مقابل 10.1% في سنة 200م، سجلت سنة 2002م تراجعاً ملموساً لمعدل نمو المجاميع النقدية الورقية التي انخفضت إلى 15.2%. ويتعلق الأمر هنا بميل نقدي ملائم في وضعية مالية ناتجة خصوصاً عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي¹.

ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم عرض النقود M2 في الاقتصاد حيث أقل نسبة لها هي 22.2% سنة 2005م و 20.27% في سنة 2007م بمبلغ قدره 920.1 مليار دينار جزائري و 1301.3 مليار دينار جزائري سنتي 2005م و 2007م على التوالي. بينما كانت في سنة 2003م و 2004م ما يقارب 781.4 و 882.5 مليار دينار جزائري على التوالي، أما أعلى نسبة للنقود القانونية كـمكون للعرض النقد فكانت 2012م بنسبة فاقت 27.08%.

الفترة (2014-2016م) استمرار الاتجاه التصاعدي لحصة النقود الورقية (النقود القانونية) التي انتقلت من 26.7% في 2014 إلى 30% في 2015 ثم 32.6% في نهاية ديسمبر 2016م²

- **الودائع تحت الطلب:** تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظراً لسرعة تحويلها إلى نقود، حيث شكلت نسبة الودائع تحت الطلب نسبة 30% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م بما قيمة 751.6 مليار دينار دج، ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك إلى 2096.4، و 49.19% لنفس السنتين. أما متوسط معدل نموها خلال الفترة (2000-2013م) فقد فاق 19.33% مسجلاً أعلى نسبة نموها سنتي 2004 و 2007م بـ 155% و 4570.2 مليار دج و 4776.34 مليار دج في كل من سنة 2010م و 2011م و 2012م على التوالي، هذا ما يوحى بتحسين مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة التحسنات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية³، وانخفاض معتبر في الودائع تحت الطلب في 2015م (-12.38%) وانخفاض اضعف نسبياً لهذه الودائع خلال سنة 2016م (-2.66%)، مما يعكس تقلصاً قوياً جداً في ودائع قطاع المحروقات (-41.09%) وارتفاع ضئيل لودائع هذا القطاع في 2016م (2.57%) وكذا تباطؤاً معتبراً بل انكماشاً في نمو ودائع قطاع خارج

¹ محمد لكصاصي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص 6

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 131

³ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 26.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

المحروقات أي - 1% في 2015م و-1.77% في سنة 2016، مقابل نمو موجبا 12.50% في 2014م.¹

-**الودائع لأجل:** الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكون الثاني في تركيب العرض النقدي، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1): هناك تذبذب في قيمة وداائع لأجل فانخفاضها يعتبر دليل على تفضيل الأفراد للسيولة الذي يرجع إلى عدد من الأسباب منها مستوى أسعار الفائدة، العادات والتقاليد، العامل الديني. أما أعلى نسبة للودائع لأجل فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي مرت به البلاد فنجد أول أعلى نسبة نمو سنة 2001م ب 26.8% وسنة 2002م ب 20.3% و 16.1% سنة 2003م، وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد والمؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء (17%) التي كان يمنحها على الودائع، وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجل نسبة نمو سالبة بلغت (-0.3%) سنة 2007م ، غير أن تدخل الدولة آنذاك أدى إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو معدل الودائع إلى أن وصل سنة 2008م إلى 13.1% ثم سجلت ارتفاع قدره 13.3% لتصل إلى 19.45% سنة 2012م ، أما سنة 2014م شهدت ارتفاع بشكل معتبر (16.4%) وانخفاض قدره 3.6% 2015م تحت أثر تقلص الودائع تحت الطلب، وعاود الإرتفاع سنة 2016م قدره 1.6% تحت أثر ارتفاع التداول النقد الورقي (9.5%) والودائع لدى مركز الصكوك البريدية (7.4%).²

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2016م)

تمثل الكتلة النقدية مجموع الأصول و الديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية ، هذه المقبلات هي صافي الأصول الخارجية والقروض للخزينة وسنحاول من خلال الجدول توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية

¹ بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016، مداخلة السيد المحافظ أمام مجلس الأمة، أفريل

2017، ص13

² بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2016، ص130

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

الجدول رقم (3- 2) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	صافي الأصول خارجية	قروض للاقتصاد	قروض للحكومة
1995	26.3	565.6	401.6
1996	133.9	776.8	280.5
1997	350.3	741.3	423.7
1998	280.7	906.2	723.2
1999	174.5	1150.73	847.9
2000	775.9	1779.8	677.5
2001	1310.7	1078.4	569.7
2002	1755.7	1266.8	578.7
2003	2342.7	1380.2	423.4
2004	3119.2	1535.0	-20.6
2005	4179.7	1779.8	-933.2
2006	5515.0	1905.4	-1304.1
2007	7415.5	2205.2	-2193.1
2008	10246.9	2615.5	-3627.3
2009	10886.0	3086.5	-3488.9
2010	11996.5	3268.1	-3392.9
2011	13922.4	3726.5	-3406.6
2012	14940.4	4287.6	1334.-
2013	15225.2	5156.3	-3235.4
2014	15734.5	6504.6	-1992.3
2015	15375.4	7277.2	567.5
2016	12596.1	7909.9	2682.2

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

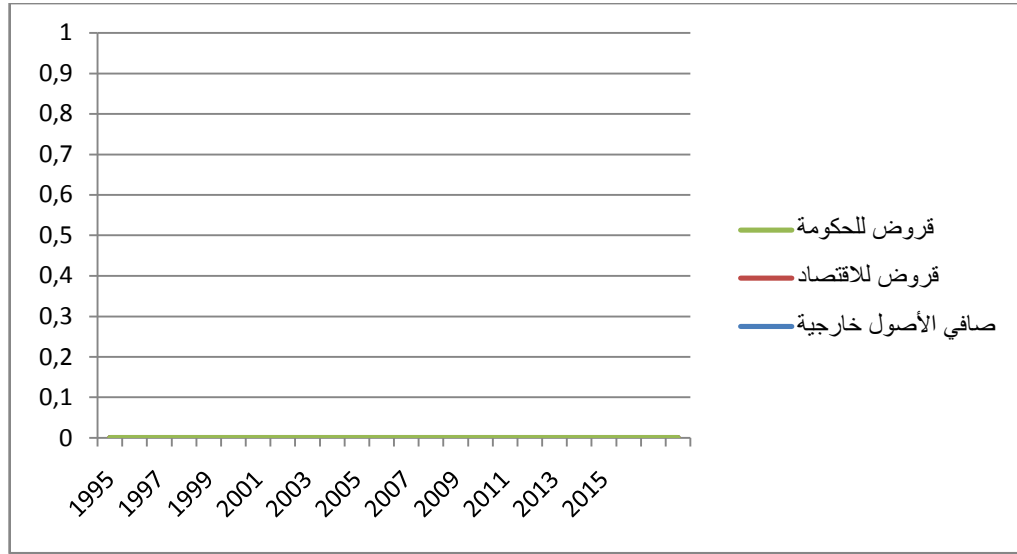
1-مصطفى عبد اللطيف ، الوضعية النقدية ، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج الشهير الموسع ، مجلة الباحث ، عدد 06 / 2008 ، جامعة ورقلة ، ص125 .

2Bank of Algérie, Bulletin statistique trimestriel , N°27-2014 , N°29- 2015

3-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطورات الاقتصادية والنقدي

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

الشكل رقم 2: منحني تطور مقابلات الكتلة النقدية



من خلال الجدول والشكل رقم 2: نلاحظ:

- **صافي الأصول الخارجية:** أصبحت الموجودات الخارجية الصافية تشكل المصدر الأساسي لخلق النقود، وهي تشمل مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الجزائري كان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول، فكلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس.

فمن خلال الجدول رقم 3-2 نلاحظ: أن الأصول الخارجية شهدت انخفاض سنة 1995م إلى غاية 1997م حيث بلغت 350.3 مليار دينار ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول، وهذا الانخفاض لم يدم طويلا وعاود الارتفاع سنة 2000م حيث قدرت ب 7759.9 مليار دج نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به، فقد شهدت الأصول الخارجية تسجيل معدلات نمو إيجابية في صافي الأصول الخارجية حيث بلغت 1755.7 مليار دج في نهاية 2002م. أما في الفترة 2000-2005م تميزت بالاستقرار في معدلات نموها حيث كلها في حدود 33%، هذا الارتفاع في نسبة الأصول الخارجية ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات، والذي استمر فالارتفاع حيث بلغت نسبة الزيادة 34.22% و 38.18% سنتي 2007 و 2008م وسجل قائمه 15225.2 مليار دج في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 14940.4 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012 ارتفاعا ضعيفا سنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة، وذلك ارتباطا بتطور الوضعية الخارجية، حيث بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى الكتلة النقدية M2 1.275 في نهاية سنة 2013م، بعد انتقالها من 0.834 في نهاية 2004 إلى 1.473 في نهاية 2008. وهذا ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

في الاقتصاد الوطني.¹ وعرف صافي الأصول الخارجية تقلصا بنسبة 2.28% في 2015م يفسر هذا التقلص الطفيف، تآكل احتياطات الصرف بالدولار، بتراجع قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية.² أما في سنة 2016 عرف تقلصا قويا بنسبة 18.2%، ما يمثل عموما، في ظرف يتميز بالاستقرار شبه كلي، في نهاية لفترة لقيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، صافي التدفقات السلبية لمجمل العمليات بين المقيمين وغير المقيمين.³

- القروض المقدمة للاقتصاد

القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي لأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتمثل المصدر الثاني لخلق النقود من خلال الجدول رقم 3-2: نلاحظ ارتفاع حجم القروض للاقتصاد حيث بلغ 776.8 مليار دينار جزائري سنة 1996م و11535 مليار دينار سنة 2004م، مقابل 1380.2 مليار دينار في سنة 2003م، بينما كان 1266.8 مليار دينار سنة 2002م فقط و933.7 مليار دينار سنة 2000م وعلى الرغم من هذا الأداء في استعادة القروض للاقتصاد بنسبة 11.2% سنة 2004م لا يزال مستوى الوساطة المصرفية في الجزائر من حيث تخصص الموارد منخفضا نظرا لتطور الكبير في المدخرات المحلية منذ عام 2002م.⁴

سجلت القروض للاقتصاد نمو قويا (17.84%) في 2008م، بوتيرة تساوي 12% في السداسي الثاني من سنة 2008م مقابل 9.26% في السداسي الثاني من سنة 2007م. سجلت سنة 2007م ارتفاعا في القروض بنسبة 15.22% حاملة بذلك انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتائر توسع المجموع النقدي M2⁵. لتصل في نهاية 2012 إلى 4287.6 مليار دينار، وهو ما يؤثر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك، سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي. وأمام تقلص احتياطات الصرف وارتفاع صافي المستحقات على الدولة، واصلت القروض الموجهة للاقتصاد تزايدها خلال سنة 2016، بوتيرة 8.7%، مقابل 11.9% في 2015.⁶

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، ص 154.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، ص 134.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، ص 131.

⁴ Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie," rapport 2004

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 188.

⁶ منشور البنك المركزي متاح على: <http://www.banque of algérie.dz> p 133

- القروض الموجهة للدولة

تتمثل قروض الخزينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

من خلال الجدول يتضح أن القروض الموجهة للدولة سجلت سنة 2000 انخفاض حيث بلغت سنة 2000 قيمة 677.5 مليار دينار وهذا نتيجة تسديد ديون الخزينة تجاه البنوك، مما سمح لهذه الأخيرة بتقليص لجوؤها إلى بنك الجزائر لإعادة تمويلها، ثم ارتفعت سنة 2001 إلى 569.7 مليار دج بنسبة ارتفاع تقدر ب - 15.9% مقارنة بسنة 2000م، كما سجلت انخفاض سنة 2004م بمقدار (-20.6) مليار دينار مقابل 423.4 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2003م و 578.7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2002م. وهذا ما يعكس تمام انكماش صافي أرصدة النظام المصرفي للدولة في الوضع النقدي والذي أدى إلى الديون النظام المصرفي للدولة نهاية 2004م. ونتيجة لذلك لا تساهم القروض الصافية للدولة في خلق النقود من سنة 2004، لان ودائع الخزينة العمومية في بنك الجزائر لا تشكل جزءا من الكتلة النقدية.¹ أما في سنة 2008م نلاحظ تناقص في حجم القروض للدولة، تحت تأثير التقلص التدريجي لمديونية الخزينة، جزء منه كان بشكل تسديد مسبق، فضلا عن تراكم الادخار المالي من طرفها، في وجود الموارد المتزايدة لصندوق ضبط الإيرادات، تعتبر الخزينة العمومية دائما صافيا تجاه مجموع النظام المصرفي منذ نهاية 2004، يرتفع هذا الدين الصافي إلى 3627.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008م مقابل 2193.2 مليار دينار في نهاية 2007.² وعلى الرغم من عودة دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي في 2010، استمرت حيوية القروض للاقتصاد في ظرف يتميز بارتفاع نسبي لصافي الديون للدولة على النظام لمصرفي (3510.9 مليار دينار مقابل 3488.9 مليار دينار) في نهاية 2009.³ أما في سنة 2011م عرفت الديون الصافية على الدولة زيادة طفيفة بنسبة (0.4%)، تبقى الخزينة العمومية الدائن الصافي لنظام المصرفي، وفي سنة 2013م سجلت القروض الموجه للخزينة استقرار نسبيا لصافي الوضعية المالية للدولة في الوضعية النقدية، رغم تسجيل تحسن في هذا المجال خلال الثلاثي الثاني.⁴ وعرف صافي استحقاقات الدولة على النظام المصرفي تقلصا معتبرا بين ديسمبر 2014م و نوفمبر 2015م (-95.6)، منتقلا من 1992.3 إلى 88.5 مليار دينار، تحت أثر استعمال موارد صندوق ضبط الإيرادات، الناجم عن تقادم عجز عمليات الخزينة

¹ Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie," rapport 2004, p135.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 189.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، ص 166.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 154.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

العمومية وعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية (من خلال إصدار سندات) للاستحقاقات غير الناجمة للمصارف لزيائنها من المؤسسات العمومية (305.3 مليار دينار). في نهاية ديسمبر 2015م ولأول مرة لم تعد الدولة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي، حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي على الدولة 567.5 مليار دينار تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاق المصارف على الدولة،¹ وفي 2016م عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 372% (+2115.3) مليار دينار تحت أثر، أولا: تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر (صندوق ضبط الموارد)، والتي انتقلت من 2156 مليار دينار إلى 870 مليار دينار، وثانيا: الارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية على الدولة، التي انتقلت من 1479.3 مليار دينار في نهاية 2015م إلى 238 مليار دينار في نهاية 2016م. فالقروض النظام لمصرفي الموجهة للدولة خاصة في ظروف التآكل الشديد في ضبط الإيرادات، لا تزال تشكل في 2016م مثلما كان عليه الحال في 2015م المصدر الرئيسي للتوسع النقدي M2.²

المبحث الثاني: مسار القروض في الجزائر خلال الفترة (1995-2016م)

تشكل القروض بالنسبة للبنوك الجزائرية من بين أهم الاستعمالات التي تضمن لها المردودية، ولكن بقدر ما تطرح عمليات الإقراض من إمكانيات التوسع في النشاط وتحقيق الأرباح، فإنها تخلق العديد من الصعوبات في حالة سوء تسيير القروض ومنحها بعيدا عن المعايير الضرورية التي تركز على مردودية الاستثمار الممول أكثر من قيمة ونوعي الضمانات المقدمة في ملف طلب القرض، وتنقسم القروض إلى عدة أصناف وهذا حسب نوع القطاع الممول وحسب المدة.

المطلب الأول: تطور القروض في الجزائر خلال الفترة (1995-2016م)

يبين الجدول التالي القروض الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص وحصص كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 134.

² بنك الجزائر التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 132.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

الجدول رقم (3-3): هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والخاص في البنوك الجزائرية خلال
الفترة (1995-2016م)
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	قروض الموجهة للقطاع العمومي	قروض موجهة للقطاع الخاص	إجمالي القروض الممنوحة	حصة البنوك العمومية %	حصة البنوك الخاصة %
1995	419.6	102.5	522.1	-	-
1996	558.3	128.7	687	-	-
1997	525.9	108.3	634.2	-	-
1998	733.7	172.4	906.2	-	-
1999	929.6	221.0	1150.7	98.9	1.1
2000	701.8	291.2	993.5	97.3	2.7
2001	740.8	337.6	1077.7	95.9	4.1
2002	715.8	550.2	1266.4	85.7	14.3
2003	791.7	587.8	1379.4	92.7	7.3
2004	8597	674.7	1534.4	92.9	7.1
2005	882.5	896.4	1778.9	92.6	7.4
2006	848.4	1055.7	1901.1	90.7	9.5
2007	989.3	1214.4	2203.7	88.5	11.5

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

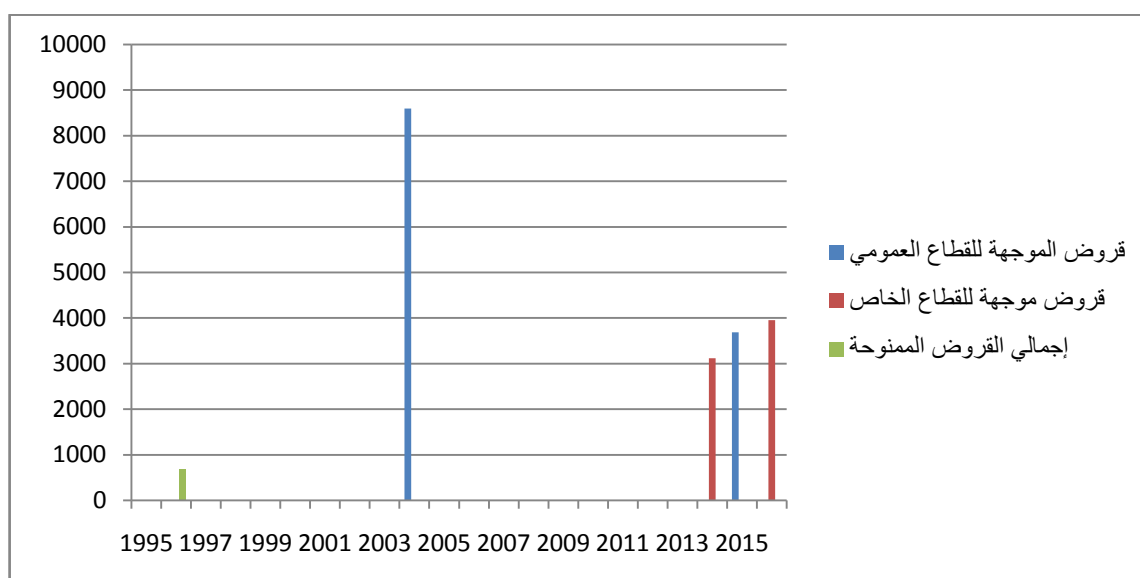
12.5	87.5	2614.1	1411.9	1202.2	2008
12.1	87.9	3085.1	1599.2	1485.9	2009
13.2	86.8	3266.7	1805.3	1461.4	2010
14.3	85.7	3724.7	1982.4	174.2	2011
13.3	86.7	4285.6	2244.9	2051.4	2012
13.5	86.5	5154.5	2720.2	2434.3	2013
12.2	87.8	6502.9	3120	3382.9	2014
12.5	87.5	7275.6	3526.6	3689	2015
12.4	87.6	7907.8	3955	3952.8	2016

المصدر: بالاعتماد على:

1-Bank of algérien, rappor1995,2016

جازيه حسيني، خصوصية البنوك في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم إقتصادية، نقود ومالية، جامعة الشلف ، ص 139

الشكل رقم (3): منحني تطور هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والخاص



الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

يعكس الشكل أعلاه تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية حيث عرفت زيادة معتبرة خلال الفترة (1995-2006) تقدر بـ 95.47% ، وسجلت إجمالي القروض ارتفاعا وصل إلى 9.5% في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، أما الزيادة المسجلة في حجم القروض حسب القطاعات فقد تم تسجيل زيادة بـ 39.71% سنة 2005م للقطاع العام مقابل نسبة أقل للقطاع الخاص وتقدر بـ 30.74%، أما في سنة 2006 فكانت الزيادة المسجلة في حجم القروض للقطاع العمومي ضئيلة جدا قدرت بـ 2.29% مقارنة مع الزيادة في 2005م وبالمقابل سجلت الزيادة في القطاع الخاص في 2006 قدرت بـ 16.23% وهذا ما يعكس توجهات الدولة في تشجيع القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة.¹ كما نلاحظ زيادة طفيفة في نسبة القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة في نهاية 2015م ، بعد التراجع البسيط في نهاية 2014 أي 12.5% مقابل 12.2% في 2014 و 13.5% في 2013. تنخص القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة بتمويل الشركات الخاصة والأسر ، التي يبقى ادخالها المالي المجمع في ارتفاع مستمر

بلغ مجموع قروض المصارف ،خارج المستحقات غير الناجعة المعاد شراؤها من طرف الخزينة 7275.6مليار دينار في نهاية 2015 ،ما يعادل زيادة في القروض بنسبة 11.9% مقابل 26.2% في 2014 و 20.3% في 2013. بلغت الزيادة في القروض لدى القطاع العام 9.0%مقابل 39.0% في 2014 ،و 15% في القطاع الخاص مقابل 14.7% في 2014 .

كما ارتفعت حصة القروض للمؤسسات الخاصة والأسر في الرصيد الإجمالي للقروض الموزعة من طرف المصارف لتبلغ 49.3% مقابل 48.0% في 2014 .

يمثل قائم القروض الموزعة للقطاع العمومي 50.7% من إجمالي القروض للاقتصاد مقابل 52.0% في 2014 ،منها 48.4% قروض مباشرة (49.4% في 2014) و 2.3% على شكل سندات مصدرة من طرف الشركات العمومية بحوزة المصارف (2.6% في 2014). ليصل إلى 7907.8 سنة 2016م.

¹ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2006،ص

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

الجدول رقم (3- 4): طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2001-2016م).

الوحدة: مليار دينار جزائري

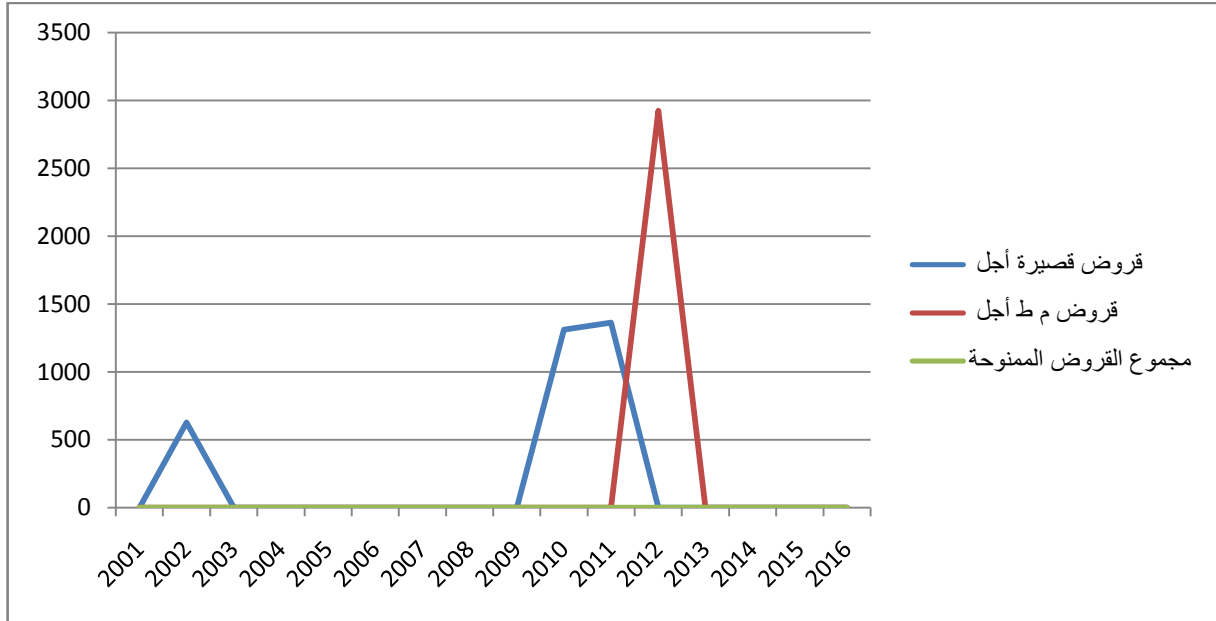
السنوات	قروض قصيرة أجل	قروض م ط أجل	مجموع القروض الممنوحة	حصة القروض ق الأجل %	حصة القروض م- ط الأجل %
2001	513.3	564.4	1078.4	47.6	52.4
2002	628	638.6	1266.8	49.6	50.4
2003	770.5	605.9	1378.9	55.9	44.1
2004	828.3	706.5	1534.4	54	46
2005	924.3	853.1	1777.4	52	48
2006	915.7	988.4	1904.1	48.1	51.9
2007	1026.1	1177.6	2203.7	46.6	53.4
2008	1189.4	1424.7	2614.1	45.5	54.5
2009	1320.5	1764.6	3085.1	42.8	57.2
2010	1311	1955.7	3266.7	40.1	59.9
2011	1363	2361.7	3724.7	36.6	63.4
2012	1361.6	2924	4285.6	31.8	68.2
2013	1423.4	3731.1	5154.5	27.6	72.4
2014	1608.7	4894.2	6502.9	24.7	75.3
2015	1608.7	5564.9	7275.6	23.5	76.5
2016	1710.7	5993.6	7907.8	24.2	75.8

المصدر: بالاعتماد على:

1-Bank of algérien, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport1995-2016

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة 2016-1995

الشكل رقم (4): منحني تطور هيكل القروض حسب مدتها



من خلال الجدول والشكل أعلاه: نلاحظ استمرار الميل التصاعدي النسبي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، فقد انتقلت من 54.5% في نهاية ديسمبر 2008 إلى 85% في نهاية جوان 2009، وقد ساهم في تحقيق مثل هذه النتيجة ديناميكية التمويل طويل الأجل للمشاريع الاستثمارية الكبرى في قطاعات الطاقة والماء. ومع ذلك يبقى تطور القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الهدف المتوخى عبر مختلف التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية قصد تسهيل القرض . واستمر إلى نهاية 2015 بنسبة قدرها 76.5% (75.3% في 2014) من إجمالي القروض الموزعة، مقابل 23.5% للقروض القصيرة الأجل (24.7% في 2014) .

في نهاية 2015، تمثل القروض المتوسطة والطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية 81.9% من مجمل قروضها مقابل 80.9% في نهاية 2014 و 76.0% في نهاية 2013. بالنسبة للمصارف الخاصة انخفضت حصتها من القروض المتوسطة والطويلة الأجل وذلك بعدما بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009 (52%) والذي كان نتيجة التباطؤ في توزيع القروض للأسر، لتبلغ 38.6% مقابل 34.5% في نهاية 2014 و 30.1% في نهاية 2013 .

كما ساهم ارتفاع قروض الرهن العقاري وتلك الموجهة لتمويل سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر في الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، حيث انتقل قائم القروض الرهينة من 307.4 مليار دينار في نهاية 2013 إلى 359.5 مليار دينار في نهاية 2014، ليصل إلى 390.7 مليار دينار في نهاية

2015، أي نمو بسيط قدره 8.7% في 2015 مقابل نمو قوي خلال السنتين السابقتين (17.0% في 2014 و 18.6% في 2013).

وعلى الرغم من أهمية هذه القروض إلا أنها انخفضت حصة قروض الرهن العقاري (84.2% مقابل 92.0% في نهاية 2014 و 94.2% في نهاية 2013). في حين على مستوى المصارف الخاصة ارتفعت حصة هذه القروض (85.6% مقابل 61.4% في نهاية 2014 و 42.5% في نهاية 2013)¹.

المطلب الثاني: الانحدار الخطي البسيط

أولاً: مفهوم الانحدار الخطي البسيط: هو النموذج الذي يتكون من متغير مستقل واحد يكون هذا النموذج خطياً إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين معبراً عنها في شكل معادلة خط مستقيم وتكون في الشكل التالي:

$$y = a + bx_i + u_i$$

ويمكن كتابته بصفة عامة كالتالي:

$$y = f(x) + u$$

y : المتغير التابع

$b - a$: معاملات النموذج

x : المتغير المستقل

u : الحد العشوائي أو حد الخطأ

ثانياً: فرضيات نموذج الانحدار البسيط

الفرضية الأولى تتعلق بالمتغير المستقل (x) ويفترض أن المعطيات التي جمعت بالنسبة إلى هذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغيير قيم المتغير التابع y بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم، ويمكن التعبير عن هذه الفرضية بالصيغة:

$$\sum_{x=1}^n (x_i - \bar{x})^2 \neq 0$$

توزيع حد الخطأ للتوزيع الطبيعي:

$$u_i \sim N(0, \sigma^2)$$

بمعنى u_i : هو متغير عشوائي حقيقي، أي ان كل قيمة من قيم u_i : وفي أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة:

$E(u_i) = 0$: التوقع الرياضي لأخطاء معدوم²

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015.

² قبي ربيحة، الائتمان المصرفي و أثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1994-2011 مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص32.

-تجانس التباين الأخطاء

$$\begin{aligned} \text{var} &= E(ui - E(ui))^2 \\ &= E(ui^2) = \delta^2 \end{aligned}$$

وهذا يعني أن تباين قيم ui حول متوسطها يكون ثابت في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل.

-عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة.

$$\text{cov}(ui, uj) = E(ui, uj) = 0 \quad (i \neq j)$$

أي أن القيم المختلفة للمتغير العشوائية ui تكون مستقلة عن بعضها البعض

ثالثاً: تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط

هناك عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية إلا أكثرها شيوعاً هي طريقة المربعات الصغرى OLS وعي عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي، دالة تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار

حيث أن مقدرات هذه الطريقة OLS تتميز بالخصائص التالية:

-عدم التحيز: يعرف التحيز على أنه الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، وإذا كان الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر أنه متحيز.

-خاصية الاتساق: يحدث دائماً عندما يكون المتغير المستقل x عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما

ونقول عن \hat{B} بأنه مقدر متسق ل B كلما اقترب توزيع المعاينة ل \hat{B} القيمة الحقيقية.

وتكون معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتبارية OLS كما يلي:

$$y_i = a + \hat{b}x_i$$

رابعاً: دراسة العلاقة الارتباطية:

إن هذه الدراسة تتمثل في ما يلي:

-تحليل الظاهرة المدروسة والبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها وتغييرها باستمرار.

-تحديد العلاقة بين قيم الظاهرة والعوامل المسببة لها.

-قياس شكل العلاقة بين الظاهرة المدروسة وأسبابها

-الكشف عن هذه العلاقة الارتباطية باستعمال طرق مختلفة من أهمها: معامل الارتباط البسيط r_{xy} في

قياس قوة العلاقة الارتباطية الخطية بين الظاهرتين المدروسين (xy) كالتالي:

$$(r_{xy}) = \frac{\sum(x - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum(x - \bar{x})^2} \sqrt{\sum(y - \bar{y})^2}}$$

✓ عندما يكون $r_{xy} = +1$ فالعلاقة ارتباطية xy تكون طردية

✓ أما إذا كانت $r_{xy} = -1$ عندئذ تكون العلاقة الارتباطية عكسية.

✓ عندما تكون $r_{xy} = 0$ فالعلاقة بين (x, y) تكون معدومة.

خامسا: اختبار المعنوية:

هناك نوعان من الاختبارات، اختبار إحصائية وأخرى قياسية، تعتمد عليها في تقييم معاملات النموذج وهي: اختبار قيمة إحصائية T اختبار إحصائية فيشر F حدود الثقة لمعاملات الانحدار اختبار جودة الارتباط الذي يستعمل في الحكم على مدى القدرة التفسيرية للنموذج وذلك من خلال R^2 .

أولاً: معامل التحديد البسيط R^2 :

يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية بين المتغير الكلي في المتغير التابع (y) التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل

$$R^2 = \frac{\varepsilon(y_i - \bar{y})^2}{\varepsilon(y - \bar{y})^2}$$

أي: كلما كانت قيمة R تقترب من 1 كلما كانت العلاقة بين (x, y) قوية

فإذا كان $R^2 = 1$ يعني $\delta y^2 = \delta y^2$ أي أن تباين القيم عن الوسط الحسابي هو نفسه تباين القيم التقديرية عن نفس الوسط الحسابي، أما إذا كان $R^2 = 0$ يعني أن $\delta y \geq 0$ في هذه الحالة تكون جميع المقادير.

$$(y - \bar{y}) = 0$$

أي أن: $y = \bar{y}$

ثانياً: اختبار فيشر:

يستخدم في تقييم جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد حيث قيمة f الفعلية تستخرج من العبارة التالية:

$$f = \frac{R^2(n - m - 1)}{(1 - R^2)m}$$

حيث أن:

m : عدد المتغيرات المستقلة

n : عدد المشاهدات

R^2 : معامل التحديد

نضع: $v1 = m$

$v2 = n - m - 1$

والحصول على قيمة (f) الجدولية بالبحث في الجدول (f) الإحصائية المقابلة لدرجة حرية عندما ²

¹ قبي ربيحة، مرجع سبق ذكره، ص 34

² قبي ربيحة، مرجع سبق ذكره، ص 87

بالنسبة للبسط ودرجات حرية مقارها $v_{1=m}$ بالنسبة للمقام ومستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحسوبة قيمة أكبر من القيمة المجدولة أي $f_{\text{tab}} > f_{\text{réel}}$ فيتم رفض الفرضية الصفرية H_0 المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة (f) في هذه الحالة أكبر من الواحد¹.

ثالثاً: اختبار ستودنت: يعتمد اختبار ستودنت t على نوعين من الفرضية:

$x; y$ فرضية العدم: تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين

$$H_0 : B_0 = 0$$

و x و y الفرضية البديلة: يعني وجود علاقة بين المتغيرين

$$H_0 : B_0 \neq 0$$

يستخدم اختبار t عند مستوى معنوية ودرجة حرية $n - k$ حيث n حجم العينة و k عدد المعلمات المقدرة. والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

بالنسبة ل \hat{B}_1

$$t_{\hat{B}_1} = \hat{B}_1 / S_{\hat{B}_1}$$

$$S_{\hat{B}_1} = \sqrt{S_{\hat{b}_1}^2} = \sqrt{s_{e_i}^2 / \sum x_i^2}$$

$$\delta_{e_i}^2 = \sum e_i^2 / (n - 2)$$

حيث أن :

\hat{B} : القيمة التقديرية ل b الحقيقية

$\delta \hat{b}$: الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة \hat{B}

δe_i : تباين ل \hat{b}

δe_i : تباين الخطأ

بالنسبة ل a

$$t_{a=\frac{a}{a}}$$

$$S_a = \sqrt{S_a^2}$$

$$S_a^2 = S_{e_i}^2 \left[\frac{1}{n} + \frac{\bar{x}^2}{\sum x_i^2} \right]$$

¹ مرجع أعلاه، ص 88.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

$$S_{e_i}^2 = \frac{\varepsilon e_i^2}{n - k}$$

وبعد احتساب قيمة t تقارن مع القيمة الجدولية المعطاة في الجدول الخاصة بها عند درجات حرية (n-2) ومستوى المعنوية المطلوب لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمة t الجدولية ترفض فرضية العدم وتحتل الفرضية البديلة.¹

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض في الجزائر خلال الفترة
(2016-1995)

كخلاصة لما تم عرضه في الجانب النظري سنقوم بدراسة تطبيقية للعلاقة بين عرض النقود وحجم القروض، وسنحاول تمثيل هذه العلاقة في نموذج قياسي وباستعمال برنامج (Eviews) المطلوب الأول: تقديم نتائج الدراسة

أولاً: جمع البيانات: سنقوم بتجميع البيانات الخاصة بمؤشرات الدراسة في الجدول الموالي الجدول رقم (3-5): البيانات الخاصة بالمتغير التابع والمتغير المستقل خلال الفترة 2016-1995م

السنوات	الكتلة النقدية M2	إجمالي القروض الممنوحة
1995	799.6	522.1
1996	915.05	687
1997	1081.5	634.2
1998	1592.5	906.2
1999	1789.4	1150.7
2000	2022.5	933.5
2001	2473.5	1077.7
2002	2901.5	1266.4
2003	3299.5	1379.4
2004	3644.4	1534.4
2005	4070.5	1778.9
2006	4933.7	1901.1
2007	5994.6	2203.7
2008	6955.9	2614.1

¹ قبي ربيحة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

3085.1	7178.7	2009
3266.5	8162.8	2010
3724.7	9929.2	2011
4285.6	10015.1	2012
5154.5	11941.5	2013
6502.9	13673.2	2014
7275.6	13704.5	2015
7907.8	13816.3	2016

المصدر: الجدول (1-3) و(3-3)

ثانياً: صياغة النموذج

فبعد التعرف على هذه المتغيرات وتجميع البيانات الخاصة بها يتم تحديد الشكل الرياضي وشكل الدالة كما يلي:

$$S = B_0 + B_1X_i + U_i$$

حيث:

S: حجم القروض

X_i : عرض النقود

B_1 : المعلمة الانحدارية

U: حد الخطأ العشوائي.

B_0 : الجزء المقطعي الثابت

المطلب الثاني: تقدير واختبار نموذج الدراسة

أولاً: تقدير النموذج:

لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى وبعد إدخال البيانات السابقة كانت النتائج كما يلي:

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

الجدول رقم(3-6): نتائج تقدير الانحدار خلال الفترة(1995-2016)

Dependent Variable: LOG(S)
Method: Least Squares
Date: 04/18/18 Time: 12:01
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(M2)	0.869463	0.039935	21.77176	0.0000
C	0.340656	0.335336	1.015867	0.3218
R-squared	0.959515	Mean dependent var	7.600101	
Adjusted R-squared	0.957491	S.D. dependent var	0.811327	
S.E. of regression	0.167278	Akaike info criterion	-0.651817	
Sum squared resid	0.559636	Schwarz criterion	-0.552631	
Log likelihood	9.169984	Hannan-Quinn criter.	-0.628452	
F-statistic	474.0098	Durbin-Watson stat	0.460132	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews9)
وفقا للجدول التالي كانت نتائج تقدير النموذج كالتالي :

$$S = 0.340656 + 0.869463 * x$$

$$R^2 = 0.95$$

$$\bar{R}^2 = 0.95 \quad N = 22 \quad F = 474.0098$$

$$Dw = 0.46 \quad P_{rob} = 0.00$$

مع العلم أن:

R^2 : معامل التحديد

\bar{R}^2 : معامل التحديد المصحح

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

N: عدد المشاهدات

DW: إحصائية درين واتسن

F: إحصائية فيشر

P_{rob} : احتمال الخطأ

من أجل التحسين قمنا بتأخير للمتغير M_2 بفترتين حيث أصبح النموذج من الشكل التالي:
الجدول رقم (3-7) : النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الإرتباط الذاتي من
الدرجة الأولى

Dependent Variable: LOG(S)
Method: Least Squares
Date: 04/18/18 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.847672	0.360734	2.349853	0.0304
LOG(M2(-2))	0.834973	0.043592	19.15415	0.0000

R-squared	0.953232	Mean dependent var	7.720602
Adjusted R-squared	0.950634	S.D. dependent var	0.746611
S.E. of regression	0.165885	Akaike info criterion	-0.660402
Sum squared resid	0.495322	Schwarz criterion	-0.560829
Log likelihood	8.604022	Hannan-Quinn criter.	-0.640964
F-statistic	366.8813	Durbin-Watson stat	0.759922
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews9)

ووفقا للجدول السابق كانت النتائج كالتالي:

$S=0.340656 + 0.869463 * x$		
$R^2=0.95$	$N=20$	$F=366.88$
$\bar{R}^2 = 0.95$	$DW=0.759$	$Prob=0.00$

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

ثانيا: اختبار نموذج الدراسة:

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقة التوقعات المسبقة، ومن الناحية الاقتصادية تحديد مدى معنوية الإحصائية

1- اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط المقدر بالنسبة للمعامل (B1) على أن العلاقة بين المتغير المستقل (عرض النقود) والمتغير التابع (حجم القروض) علاقة طردية

2- اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية: يتم اختبار معنويات المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر f ومعامل التحديد R² 2-1 اختبار ستودنت:

فرضية العدم

$$H_0 B_0=B_1=B_2=\dots=B_n=0 \quad \text{فرضية العدم}$$

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_n \neq 0 \quad \text{البديلة فرضية}$$

ويمكن توضيح اختبار ستودنت لنموذج من خلال وجود الجدول التالي الذي يبين القيم المحسوبة وذلك عند مستوى معنوية 5%. ووفقا للجدول رقم (5) كانت نتائج التقدير كما يلي جدول رقم (3-8): نتائج تقدير النموذج الخطي

المعاملات	القيم المحسوبة Tcal	القيم الجدولة Ttab	مستوى المعنوية Pr _b
B ₀	2.34	2.086	0.000
B ₁	19.15	2.086	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت B₀: نلاحظ ان القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة أي أن

$T_{tab} < T_{cal}$ بهذا نرفض فرضية العدم H₀ مما يظهر أن B₀ معنوي وأدنى مستوى معنوية

prob تساوي 0.0000 مما يدل أنه يمكن قبول الثابت في النموذج .

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

✓ بالنسبة لمعامل المتغير التابع B_1 : نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة أي أن $T_{tab} > T_{cal}$ بهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقول أن B_1 معنوي وأدنى مستوى معنوية $prob = 0.00$ مما يدل أنه يمكن قبول التابع في النموذج عند مستوى معنوية 5% .

2-2 اختبار فيشر: يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد من خلال الفرضيتين فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع

$$H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = \dots = B_n = 0$$

فرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم

$$H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_n \neq 0$$

حيث لدينا f المحسوبة هي 366.8

F الجدولية وبالاتعانة بجدول فيشر عند درجة حرية $(n-k-1)$ نجد $f_{tab} = 3.29$ إذن F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية العدم H_0 أي وجود علاقة بين المتغير التابع والمستقل .

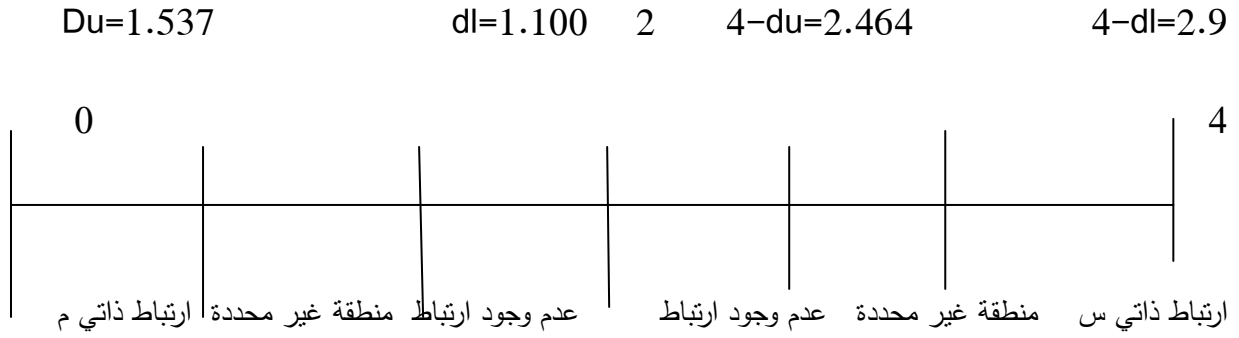
معامل التحديد R^2 : تقدر القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد بـ 0.95 وهي قريبة جدا من الواحد ، حيث أن المتغير المستقل يتحكم بـ 95% من المتغير التابع مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرين ، أما الباقي تفسره العوامل الأخرى الغير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ U_i .

اختبار النموذج من الناحية القياسية :

1- اختبار الارتباط الذاتي : للقيام بذلك نعتمد على إحصائية دارين واتسون ، حيث يتم الاختبار على أساس مقارنة قيمة (DW) المتحصل عليها من النموذج المقدر من جدول دارين واتسون ، يلاحظ أن قيمة دارين واتسون المحسوبة تساوي 0.75 ، وتستخرج قيمة (dw) المجدولة مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات $N=20$ وعدد المتغيرات $k=2$ فنحصل على القيمة الدنيا $DL=1.100$ والقيمة العليا $DU=1.537$ وتتحدد هذه القيمتين في المجال من الصفر 0 إلى القيمة 4

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة
2016-1995

شكل رقم 1: مناطق القبول والرفض لدارين واتسون



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القيم الجدولية

نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة دارين واتسون المحسوبة تقع ضمن منطقة الارتباط الذاتي الموجب.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

-تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار الخطي البسيط على وجود علاقة طردية بين عرض النقود وحجم القروض.

- f المحتسبة أكبر من f الجدولية هذا ما يدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل والتابع
-تشير قيمة معامل التحديد $R^2=0.95$ إلى القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (عرض النقود) على شرح التغير الحاصل في حجم القروض قد تجاوزت القيمة 95.32% والباقي 5% تشرحه المتغيرات أخرى. كما نلاحظ أن متغير عرض النقود له تأثير ايجابي على تطور حجم القروض حيث أن كل زيادة في عرض النقود بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في حجم القروض بنسبة 95%

خلاصة الفصل :

توصلت الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على حجم القروض ، بعد تحديد متغيرات النموذج والتعرف على تطوراتها في الاقتصاد الجزائري وجمع بيانات المتغيرات من مصادر مختلفة، ثم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط ومعالجته باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية ، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عرض النقود وحجم القروض.

خاتمة

تمهيد

يعتبر عرض النقود أمر ضروريا ومهما لما له من انعكاسات على الاقتصاد، حيث تتولى السلطات النقدية تنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وتكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم دراسة تحليلية عن أثر عرض النقود على حجم القروض خلال الفترة (1995-2016) وقد تطلبت منا هذه الدراسة تقسيم ما تم التوصل إليه إلى مجموعة من النتائج:

أ- نتائج الدراسة:

- للنقود دور وتأثير بالغ على الحياة الاقتصادية، فالتحكم فيها يعني التحكم في دقة وتوجيه الإقتصاد.
- عرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف باختلاف النظم المصرفية في البلد، بحيث نلاحظ اختلاف النظريات الاقتصادية في تفسيره.
- يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها والمصدر الأول لربحيتها، إلا أنها قد تتعرض لمجموعة من المخاطر لسوء التسيير الجيد لها.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عرض النقود وحجم القروض

ب- اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الثانية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود وحجم القروض. فمن خلال تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط، و اختبار معاملاته بطريقة المربعات الصغرى العادية وباستخدام برنامج (Eviews9) تبيننا لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عرض النقود وحجم القروض، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية على أن التوسع في منح الائتمان يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي. إن الائتمان المصرفي يمثل المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحصيل إيراداته، ويعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك عند منحه للائتمان بسبب الأخطاء التي يمكن أن يواجهها في حالة عدم التسديد، فمن خلال الدراسة السابقة واختبار معاملات النموذج من الناحية الاقتصادية تبين لنا ما يلي:

تدل الإشارة الموجبة لمعادلة الانحدار الخطي البسيط المقدر على أن العلاقة بين المتغير المستقل (عرض النقود)، والمتغير التابع (حجم القروض) علاقة طردية. ومنه فعرض النقود له تأثير إيجابي على حجم القروض. وهذا ما ينفي صحة الفرضية

ج- التوصيات

- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر للبنك الجزائري في التحكم في ضبط عرض النقود.
- تأهيل البنوك التجارية في إتخاذ قرار منح القروض لتخفيف من المخاطر

د-أفاق البحث

يبقى هذا الموضوع يشير عدة تساؤلات، لذا نقترح دراسات الإشكاليات التالية:
-تأثير عرض النقود على حجم القروض والتضخم في الإقتصاد الجزائري
- مدى فاعلية القروض في الإقتصاد الجزائري.

المصادر والمراجع

أ-المراجع باللغة العربية

الكتب :

1. أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، ط 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للنشر، 2001.
2. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، 2010.
3. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط2، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م.
5. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية(عمليات تقنيات وتطبيقات)، بدون طبعة، قسنطينة.
6. حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2003 م.
7. حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013 م.
8. حسن سمير حشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2010 م.
9. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2006 م.
10. خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
11. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 م.
12. زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2009 م.
13. زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 م.
14. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية للنشر، بيروت، 2003 م.
15. زكريا الدوري، يسر السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، بدون طبعة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012 م.

16. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 م.
17. صلاح الدين حسن السيبي، قضايا مصرفية معاصرة، ط1، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 2004م.
18. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، التحليل الاقتصادي الكلي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004 م.
19. محمد موان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
20. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 م.
21. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة 03، المكتب العربي الحديث، 1992 م.
22. محمد يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2002 م.
23. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية .
24. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية، ط 1، دار غداء للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011 م.
25. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013 م.
26. مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009م.
27. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005 م.
28. محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013م.
29. مصطفى أحمد فريد، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 م..
- 30- محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برني، الجزائر، 1994 م.
31. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر، إربد، 2006 م.
32. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، 2012م.

33. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 م.
34. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 م.
35. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
36. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002 م.
37. سوزي عدلي ناثر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية للنشر، بيروت، 2005 م.
38. هيل عجمي جميل الجنابي وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009 م.
39. وهيبة السليمانى، النظريات الاقتصادية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2016 م.

المذكرات :

1. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2010-2011 م.
2. الخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم تجارية، التقنيات الكمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2013-2014 م.
3. بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دكتوراه غير منشورة، 2004 م.
4. بن عيسى أمينة، دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2006-2007 م.
5. بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية الاقتصادية الكمي، جامعة الجزائر 03، 2009-2010 م.
6. جازيه حسيني، خصوصية البنوك في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، نقود ومالية، جامعة الشلف
7. خليفي فايزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014) مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015 م.

8. مرابطي فايزة، مرابطي أمال، دور القروض الاستهلاكية في تشجيع المنتج المحلي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير مالية واقتصاد دولي، جامعة أدرار، 2015-2016 م.
9. قروط زهرة، العايدي سعيدة، تقييم اليات منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم إقتصادية، وتجارية والتسيير، مالية وبنوك، جامعة أدرار، 2014-2015 م.
10. قبي ربيحة، الائتمان المصرفي و أثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1994-2011 مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2013-2014 م.
11. علالي بدر، هيبية رشيدة، إدارة القروض المصرفية في ظل عدم التسديد (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية وتسيير وعلوم تجارية، مالية المؤسسة، جامعة أدرار، 2015-2016 م.
12. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة للنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، مالية دولية، جامعة وهران، 2014 م.
13. سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، علوم اقتصادية، مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2014/2015 م.
14. هوليلي ياسمين، جوعاك يمينة، تقييم آليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، مالية وبنوك، جامعة أدرار، 2016-2017 م.

المجلات :

- 1- إمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد، "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، العدد 16، مارس 2015 م.
- 2- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد 07، ديسمبر، 2014 م.
- 3- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج الشهير الموسع، مجلة الباحث، عدد 06 / 2008، جامعة ورقلة.

التقارير السنوية لبنك الجزائر:

1. بنك الجزائر، التقارير السنوية من 1995 إلى 2016 م التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر.
- 2- محمد لكصافي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، -بوظبي، 2004 م.

المواد:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 4 أبريل 1990.

المواقع الالكترونية :

منشور البنك المركزي متاح على :

<http://www.banque of algérie.dz>

ب-المراجع باللغة الأجنبية :

1-Bank of Alegria , Bulletin statistique of bank of Alegria 1964-2011

2-Bank of Algérie, Bulletin statistique trimestriel , N°27-2014 , N°29- 2015 .

3-Bank of algérien, évolution économique of Algérien, rappor1995,2016 .

الملاحق

الملحق رقم1: نتائج تقدير الانحدار خلال الفترة(1995-2016)

Dependent Variable: LOG(S)
Method: Least Squares
Date: 04/18/18 Time: 12:01
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(M2)	0.869463	0.039935	21.77176	0.0000
C	0.340656	0.335336	1.015867	0.3218
R-squared	0.959515	Mean dependent var		7.600101
Adjusted R-squared	0.957491	S.D. dependent var		0.811327
S.E. of regression	0.167278	Akaike info criterion		-0.651817
Sum squared resid	0.559636	Schwarz criterion		-0.552631
Log likelihood	9.169984	Hannan-Quinn criter.		-0.628452
F-statistic	474.0098	Durbin-Watson stat		0.460132
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على البرنامج الاحصائي (eviews9)

الملاحق

الملحق رقم 2: النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

Dependent Variable: LOG(S)
Method: Least Squares
Date: 04/18/18 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.847672	0.360734	2.349853	0.0304
LOG(M2(-2))	0.834973	0.043592	19.15415	0.0000
R-squared	0.953232	Mean dependent var		7.720602
Adjusted R-squared	0.950634	S.D. dependent var		0.746611
S.E. of regression	0.165885	Akaike info criterion		-0.660402
Sum squared resid	0.495322	Schwarz criterion		-0.560829
Log likelihood	8.604022	Hannan-Quinn criter.		-0.640964
F-statistic	366.8813	Durbin-Watson stat		0.759922
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews9)

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير عرض النقود على حجم القروض في الجزائر، وذلك من خلال الإشارة لعرض النقود وحجم القروض والعلاقة بينهما حسب ما حددته النظريات. لمعالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته تم الاعتماد على الدراسة القياسية خلال الفترة (1995-2016م).

أظهرت نتائج التحليل القياسي أن هناك علاقة طردية ذات تأثير إيجابي بين عرض النقود وحجم القروض.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، القروض، اختبار، أثر.

Abstrac

This study aims to test the effect of the supy of money on the volume of soft loans, through the sign into money supply and the volume of soft loans and the relationship between them as was indentified bay the theories. In order to adder to address the issue of the research and testing its hypothesis, throughout this research we relied on the econometric study during the period (1995/2016), thus the results of the econometric analysis show a direct correlation with a positive impact between the supply of money and the volume of soft loans.

Keyword : money supply- loans- test-effect